

جامعة مولود معمري
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الموضوع:

التنافس الفرنسي الأمريكي حول منطقة
الساحل الإفريقي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات متوسطة

إشراف الأستاذ:

د. سيد أحمد كبير

إعداد الطالبتين:

- روضة زيان

- ثنينة درهماني

لجنة المناقشة:

أ- مهدي فتاك رئيسا

د- سيد أحمد كبير مشرفا ومؤظرا

أ- عمرون محمد ممتحنا

السنة الجامعية: 2015-2016

".. قَالَ تَعَالَى:

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ (٧)

سورة إبراهيم الآية

صدق الله العظيم

يقول العماد الأصفهاني:

إني رأيت أنه ما كتب أحدهم في يومه كتابا إلا قال في غده، لو غير هذا لكان أحسن ولو زيدا ذاك
لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل ولو ترك ذاك لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على
استيلاء النقص على جملة البشر.

كلمة شكر

لا بد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة تعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد.

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور سيد احمد كبير الذي لم ييخل علينا بالنصائح والمساعدة فقد كان نعم المشرف كذلك أساتذة لجنة المناقشة الذي شرفنا بحضورهم.

وكل من ساعد في إتمام البحث وقدم لنا العون ومدّ لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث من قريب أو من بعيد

روزة وثنية

إهداء

إلى حكمتي ... وعلمي

أدب ي...ي وحلمي

إلى طريقي المستقيم

إلى طريق الهداية

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل

إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله روح أمي الغالية

إلى من أفتخر بحمل إسمه أبي العزيز أطال الله في عمره

إلى سندي المعنوي والمادي زوجي الذي شجعتني طيلة مساري الدراسي إلى من

أناروا دربي إخوتي (أيدير وصفيان).

وأخواتي (صبرينة، كهينة)

دون نسيان شمعة الأسرة البراعم الصغار

وكل الأصدقاء الذين اعتبرهم إخوتي وأخواتي

روزة

إهداء

يا من أحمل إسمك بكل فخر يا من أفنقتك منذ الصغر

يا من يرتعش قلبي لذكرك يا من أودعتني لله أهديك هذا البحث أبي

إلى منبع الحنان والصبر والتفأول أهديك أمي هذا العمل طالبة رضاك داعية الله أن يطيل في عمرك.

إلى من أظهر لي ما هو أجمل في الحياة إخوتي (علي، موسى، أزواو) وأخواتي (وريدة، طوس، كايسة، ضاوية).

وإلى من أضافوا البهجة والأسرة البراعم وأخص بالذكر عبد المالك.

إلى كل الأصدقاء الذين سكنوا قلبي فوسع قلبي فوسعهم ولم تسعهم هذه الصفحة (وسيلة،

ثنية

الخطبة

الفصل الأول: دراسة الأهمية الاستراتيجية

المبحث الأول: الأهمية الجغرافية والاستراتيجية لمنطقة الساحل

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية والاستراتيجية

المطلب الثاني: واقع منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثاني: الاهتمام الدولي بمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: التواجد الفرنسي في المنطقة

المطلب الثاني: التواجد الأمريكي في المنطقة

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول: السياسة الخارجية الفرنسية لأفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة

المطلب الأول: التوجهات الجديدة لفرنسا في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: المصالح الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثاني : الآليات والوسائل الفرنسية في منطقة الساحل

المطلب الأول: الآلية الطاقوية الفرنسية

المطلب الثاني: الاستراتيجية الفرنسية في مكافحة الإرهاب

الفصل الثالث: السياسة الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الساحل

المطلب الأول: السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة لمنطقة الساحل

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

المبحث الثاني: آليات الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل

المطلب الأول: مبادرة بان ساحل (Pan sahel)

المطلب الثاني: مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الساحل

المطلب الثالث: القيادة العسكرية بإفريقيا (AFRICOM)

الفصل الرابع: مستقبل منطقة الساحل في ظل التنافس الدولي.

المبحث الأول: مظاهر التنافس والتعاون الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل

الإفريقي

المطلب الأول: مظاهر التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: مظاهر التعاون الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثالث: مستقبل منطقة الساحل في ظل التنافسات الدولية الجديد

مقدمة

شهد النظام الدولي منذ نهاية الثمانينات من القرن العشرين تحولات هامة في مختلف المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية وقد عكست هذه التحولات التغيير في هيكل النظام وفي نمط التفاعلات الدولية وأدوار الأطراف والقوى الفاعلة فيها كما شكلت ضغط باتجاه الدفع نحو التكامل والاندماج وتقوية أشكاله المختلفة لمواجهة ظاهرة تشتت القوة وما ارتبط بها من نقشي للأزمات الداخلية والإرهاب والنزاعات العرقية وكذا تدفقات المهاجرين واللاجئين وقضايا الأمن والفقر أمام عجز الدولة منفردة على ضبط إيقاع هذه الظواهر بسبب الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية التي اتخذها وتجاوزتها الحدود عبر الوطنية.

وكان من الطبيعي أن تنعكس آثار هذه التحولات وما تبعها من نتائج على هيكل النظام الدولي ومراكز القوى الدولية على قدرة الدول في التحكم وغدارة مصالحها وضبط إيقاع التحول بما يحافظ على سيادتها في الداخلي والخارج وغفي ظل هذه البيئة الجديدة تميزت السياسة الخارجية لكل الدول بسيطرة هواجس الانحصار ومخاوف صعود أقطاب إحدى تهد من على مراكز القوى العالمية للإنتاج والاقتصاد ومن ثمة الهيمنة على القرار السياسي العالمي هذه الهواجس بدورها كانت أهم الدوافع لإعادة التمرکز من أجل ضمان دور فاعل ومؤثر ولاسيما بالنسبة للقوى النظام الدولي حيث اتضح أن هذه القوى تعيش أزمة مع عمق التحولات السرعة وإيجاد استراتيجية بديلة لمواكبة التغيرات في بنية النظام الدولي.

شكلت فترة ما بعد الحرب الباردة بداية مرحلة تاريخية جديدة وهامة من التحولات والمتغيرات الاستراتيجية على مختلف الأصعدة غذ أفرزت تفاعلات جديدة مختلفة عن تكل التي سيرت النظام العالمي ابتداء من نهاية الحرب العالمية الثانية كما أرسى معالم نظام عالمي جديد قائم على انقراض النظام القديم إذ أقل نظام الثنائية الذي اتسم بالصراع الإيديولوجي بين النظام الشيوعي والنظام الليبرالي ليفسح المجال لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل على قيام نظام جديد أحادي القطبية.

وفي ظل إعادة ترتيب النظام الدولي مثلت القارة الإفريقية المجال الحيوي للقوى الكبرى المتنافسة على القمة أولا لمات مثله القارة من موقع جيواستراتيجي حيوي وثانيا لما تحويه من موارد ذات أهمية لهذه القوى لكسب نقاط لصالحها في إطار المنافسة على المكانة الاستراتيجية والاقتصادية ومن بين القوى المنافسة يتضح التنافس الفرنسي الأمريكي على المنطقة كعينة جديدة بالبحث والدراسة والاهتمام خصوصا في منطقة الساحل الإفريقي التي تمثل مجالا حيويا (الموارد) من جهة ومن جهة ثانية تصاعد التهديدات الأمنية المتعددة الأبعاد على هذه القوى.

مثلت منطقة الساحل الإفريقي منطقة نفوذ تقليدية لفرنسا طيلة فترة الحرب الباردة لكن تعرف في هذه الفترة أي ما بعد الحرب الباردة تنافس قوى خارجية أمريكية فرنسية وحتى صينية وهو ما يعطي للدراسة حيوية لمعرفة طبيعة هذا التنافس وآلياته.

أولاً- الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري:

أ- الإطار المنهجي:

1- المشكلة البحثية:

ترتكز مشكلة الدراسة حول السؤال التالي:

فيما تتمثل مظاهر التنافس الفرنسي الأمريكي لمنطقة الساحل الإفريقي؟

أما الأسئلة الفرعية تتمثل فيما يلي:

1- ما هي التوجيهات السياسية الخارجية الفرنسية والأمريكية في منطقة الساحل

الإفريقي فترة ما بعد الحرب الباردة؟

وما هي الآليات المستخدمة لتجسيد سياستها؟

2- ما هي مظاهر التنافس وتصادم المصالح بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية

في منطقة الساحل؟

3- مستقبل منطقة الساحل الإفريقي في ظل التنافس الدولي الجديد؟

2- مجالات الدراسة:

أ- **المجال المكاني:** ترتكز الدراسة حول منطقة الساحل الإفريقي كإطار مكاني على

التطرق إلى أهم القوى الكبرى المنافسة حول منطقة الساحل الإفريقي وهي (فرنسا

والولايات المتحدة الأمريكية)

ب- **المجال الزمني:** حددت الفترة الزمنية في الدراسة إلى ما بعد الحرب الباردة

كونها مرحلة مهمة في تاريخ العلاقات الدولية ككل إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية

انفردت بالحكم في إطار الأحادية القطبية وظهور تحولات وتغيرات جديدة مما أدى

إلى بروز فواعل جديدة في الساحة الدولية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

3- الفروض العلمية (الفرضيات):

-كلما تبينت مصالح جديدة لكلتا القوتين (فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) زاد الإهتمام والتركيز على منطقة الساحل وكلما اتفقت المصالح زاد التنافس وكلما تعددت الأطراف المنافسة في منطقة الساحل الإفريقي زاد الصراع

4- الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

إن موضوع التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي بعد الحرب الباردة يمثل توجه جديد في مسار العلاقات الدولية كون هذه الفترة تمثل من أهم المراحل التي مر بها النظام الدولي بعدما كان متعدد الأقطاب ثم ثنائية قطبية ليصبح بعد ذلك أحادي القطبية أين انفردت الو.م.أ بالحكم على كافة الأصعدة سياسية كانت أم اقتصادية.

- الأهمية الاستراتيجية للساحل الإفريقي في ظل الأحادية القطبية إذ عملت الولايات المتحدة الأمريكية توسيع نفوذها وضرورة الدخول إلى القارة الإفريقية عن طريق المساعدات المالية والاستثمارات كوسائل لتحقيق أهدافها هناك.
- كذلك ظاهرة الإرهاب التي تهدد أمن واستقرار المنطقة والعالم خاصة المناطق التي تعاني أزمات ومشاكل سياسية واقتصادية وأزمات داخلية من منطقة الساحل الإفريقي.

إن التحولات والتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية بعد أحداث 2001/09/11 جعل من أمريكا تغير من رؤيتها وذلك من خلال تبنيها لاستراتيجية تقوم على:

- البحث في تراجع النفوذ الفرنسي التقليدي في منطقة الساحل الإفريقي ودخول الولايات المتحدة الأمريكية كمنافس جديد.
- يمكن في تبني استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب.

5- مناهج الدراسة واقتراحاتها:

نظرا لتطرفنا لموضوع التنافس الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة توجب علينا الاعتماد على أكثر من منهج وتتمثل هذه المناهج في:

1- المنهج التاريخي:

يستخدم المنهج التاريخي للحصول على المعلومات عن طريق الماضي وذلك من أجل دراسة وتحليل المواضيع عبر التاريخ وذلك لصعوبة فهم حاضر الشيء دون الرجوع لماضيه.

وعلى الباحث الرجوع إلى الماضي ودراسة الحوادث والوقائع السابقة من أجل تحليل جيد لقاهرة في حاضرها.

وفي دراستنا هذه فإن هذا المنهج ساعد على أبرز الظواهر المتواجدة في منطقة الساحل الإفريقي خاصة بعد الحرب الباردة وكذا طبيعة التنافس بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وربط المتغيرات مع بعضها.

2- المنهج المقارن:

من أجل مقارنة السياسات والمبادرات المطروحة بين الدولتين في المنطقة وكذا التنافس والتوافق الاستراتيجي للدولتين.

أ- الإطار المفاهيمي والنظري:

يعد ضبط المصطلحات والمفاهيم من أهم الركائز المعتمدة في البحوث والدراسات العلمية وذلك للمساعدة على فهم أفضل للموضوع واستيعاب الدراسة.

• التنافس : يعرفه كرستن هولبرود (Carsten Hollbriad)

"أن التنافس هو دعامة أقل شدة وأقل حدة من الصراع ويمكن ممارسته في مجال السياسة والاقتصاد أو حتى المجالات الاستراتيجية والعسكرية وتكون فيه الأزمات قليلة التكرار أو قليلة الخطورة وفي الحالة التي يتم فيها مزج المنافسة بين القوى الكبرى بإجراء من إجراءات التعاون، فإن تيارات الاستقطاب داخل النظام تكون والحالة هذه أضعف مما تكون عليه في حالة حرب باردة⁽¹⁾.

• التنافس في منظوره الاقتصادي :

إن التنافس المنافسة أو التنافسية كلها بمعنى واحد في التعريف الاقتصادي هو مفهوم حديث لا يخضع لنظرية عامة تفسره وبناء على ذلك فإن الوصول إلى وضع تعريف دقيق له توجهه صعوبات عدة لكزنه يتداخل في هذا الشأن ويتشابك مع مفاهيم أخرى قريبة منه كالنمو والتنمية والاقتصاد.. إلى جانب انه مفهوم ديناميكي يتغير ويتطور باستمرار ويشير هذا المفهوم حسب علماء الاقتصاد في الوقت الراهن إلى قدرة الدول على رفع مستويات معيشة أفرادها".

أما من حيث التعريفات الشائعة المعمول بها فإنها تنقسم إلى فئات ثلاثة وهي:

- تلك التي تأخذ في الاعتبار أوضاع التجارة الخارجية للدول فقط
- تلك التي تشمل التجارة الخارجية ومستويات المعيشة
- تلك التي تتضمن مستويات المعيشة فقط.

كذلك يرتبط التنافس بمفهوم الصراع من حيث المقاربة العلمية وهناك علاقة موضوعية بين الصراع والتنافس فالصراع أشمل معنى ومفهومية من التنافس الذي يعد جزء لا يتجزأ

1- أمير بوزيد البعد المتوسطي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تنافس في إطار التكامل غرب المتوسط نموذجا أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام بدون سنة، ص11.

منه فإذا ما خرج التنافس من أطره المحددة وقيمه المعروفة فغن ذلك يتحول إلى صراع وبذلك يعد الصراع اخطر أنواع التفاعلات البشرية لما تحويه من آثار سلبية ناجمة عنه.

إن التنافس كمفهوم وكظاهرة له علاقة ترابطية قوية بالصراع في مفهوم الشامل وعليه:

فقد يكون أحد مسبباته أو أحد أهم عوامل نشوبه على النحو الذي يؤكد "توماس هوبز"⁽¹⁾ أو احد اهم المتغيرات المتحكمة في درجة ونوعية عملية تفاعل عناصره المشكلة له.

كما قد يكون أيضا احد صور ممارسة في درجة الاولى " تنافس سلبي "

أو انه قد يوصف أحيانا وهو في درجته القصوى " أي الصدام والحرب الشاملة" بالتنافس المعمر أما بالنسبة للمنافسة السياسية فهي مبدئيا تعني الترجمة الضرورية والمنطقية لوجود الأحزاب السياسية في المنظومة الديمقراطية ولا معنى لتعددية حزبية دون تنافس سياسي يحدد قنواته الطبيعية ويترجم المشاركة السياسية إلى واقع ملموس وتتمحور المنافسة السياسية عموما حول موضوع السلطة.

إن المنافسة هي موقف يتداخل فيه أهداف الفرد مع أهداف الآخرين بحيث تكون العلاقة بين تحقيق أهداف كل منهما سلبية وهو ما يعني أن سعيه لتحقيق هدفه يتقاطع أحيانا سلبيا مع مسعى غيره ويكون عائقا أمامه كما تتضح المشاعر العدائية في المواقف التنافسية بين المتنافسين وتتخذ الاتصالات فيها بين الأفراد عادة وليس دائما منحى سلبيا بطبعه العداء أو الكره أو الانتقام أو الشك أو الريبة وسوء الظن بالأخر.

● **الصراع:** يعني تفاعل العلاقات بين عناصر ومكونات موجودة في الطبيعة والذات الإنسانية والعلاقات الاجتماعية فهو حالة من الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حالتين أو أكثر فهو يشير إلى موقف تنافسي خاص

1- أعرم بوزيد، المرجع السابق، ص 11.

يكون احد طرفيه أو أطرافه على قناعة بعدم التوافق المستقبلي المحتمل أو يقوم كل طرف بتبني أو اتخاذ مواقف مع المصالح المحتملة مع الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى⁽¹⁾.

3- الإطار النظري: بالنسبة للنظريات التي تم تطبيقها في البحث هي:

1- النظرية الواقعية:

إن القوة التي تعنيها تحليلات النظرية الواقعية ليست مجرد القوة العسكرية أو وسائل الإكراه ولكنها القوة القومية بمفهومها الشامل على سبيل المثال السكان الموارد الطبيعية والموقع الاستراتيجي ونظام الحكم ومؤسساته السياسية والإيديولوجية والدبلوماسية وينظر موغانتو إلى السياسة الدولية على أنها عملية توقيف بين المصالح القومية للدول وبالتالي فكرة المصالح القومية لا تفترض وجود عالم مسالم كما تفترض حتمية الحرب ويرى أن المصلحة القومية هي في التحليل الأخير البقاء القومي بما في ذلك القدرة على الدفاع على الكيان المادي والسياسي والثقافي للدولة وهذه المصلحة بالذات تمثل هدفا أساسيا لا يمكن التنازل عليه⁽²⁾.

• الدراسات السابقة:

4- مبررات اختيار الموضوع:

- الاهتمام بهذا الموضوع يتركز على عدة حوافز سببت في اختيارنا لهذا الموضوع إذ اخذ مسار العلاقات الدولية منحى جديد نهاية الحرب الباردة وكذلك خاصته بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ويمكن تحديد هذه المبررات في:

1- علي شعبان الأسطي، صراع القوى العظمى حول إفريقيا مركز الرصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، الخرطوم، 2008، ص33.

2- صبري اسماعيل مقلد، نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة جامعة الكويت الطبعة الأولى ص 49-52.

1- هذا الموضوع يساهم في توضيح معالم الرؤى الاستراتيجية لصناع القرار في دول منطقة الساحل الإفريقي في ظل التنافس الدولي الفرنسي الأمريكي وذلك بإبراز مختلف السياسات والمشاريع التي أتى بها كل من الطرفين.

2- هو دراسة هادفة بطبعها نحو معرفة الفواعل والظواهر الكامنة وراء المشكلة البحثية وذلك تحديد مختلف الآليات المدرجة كذلك بإبراز المصالح والأهداف المخطط لها.

5- تقسيمات الدراسة:

ستعتمد الدراسة على أربعة فصول وهي:

الفصل الأول يتطرق إلى الأهمية ال استراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي الذي ينقسم إلى مبحثين:

المبحث يتمحور على الأهمية ال استراتيجية والجغرافية لمنطقة الساحل، أمام المبحث الثاني تناول الاهتمام الدولي بإفريقيا عموما وبالساحل الإفريقي خصوصا أما الفصل الثاني يتحدث عن السياسة أو ال استراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل بعد الحرب الباردة بدوره إلى مبحثين: المبحث الأول يتطرق إلى السياسة الخارجية الفرنسية وتوجهاتها الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي أمام المبحث الثاني يتناول الآليات والوسائل السياسية الفرنسية في إفريقيا الطاقوية والعسكرية مع إظهار المصالح الاقتصادية منها والدبلوماسية.

وجاء بدوره الفصل الثالث ليتناول السياسة أو ال استراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل وكذلك بدوره انقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول يتطرق للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الساحل بعد الحرب الباردة وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أما المبحث الثاني يتناول آليات واستراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل.

أما الفصل الرابع والأخير يتناول مستقبل منطقة الساحل في ظل التنافس الدولي وانقسم الفصل إلى مبحثين:

الأول يتناول مجالات التعاون بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ومجالات الصراع بين هاتين الدولتين على منطقة الساحل أما المبحث الثاني يتطرق إلى مستقبل المنطقة في ظل دخول الصين كمنافس جديد خاصة اقتصاديا.

استنتاجات واستخلاصات الدراسة وأهم النتائج التي وصل إليها الباحث والإجابة على المشكلة البحثية.

الفصل الأول

دراسة الأهمية الجغرافية والاستراتيجي لمنطقة الساحل
الإفريقي

المبحث الأول

الأهمية الجغرافية وال استراتيجية

المطلب الأول

الأهمية الجغرافية وال استراتيجية

الساحل الإفريقي هو منطقة شبه جافة، تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا مالي بوركينا فاسو النيجر شمال نيجريا تشاد السودان حتى إثيوبيا شرقا.

خريطة تبين مناطق الساحل الإفريقي:(1)



كانت تعتبر مناطق الصحراء والساحل الإفريقي الطريق الأساسي في السابق خصوصا للتجار البربر والعرب القادمين من شمال إفريقيا، وقد تعاقب على احتلال غرب القارة السمراء الاحتلال البرتغالي منذ منتصف القرن الخامس عشر مروراً بالاحتلال البريطاني وأخيرا الفرنسي. وقد كانت منذ القدم المصدر الأول لتجارة الرقيق والعبيد إضافة لوفرة الموارد الطبيعية والطاقة في عموم القارة تقريبا ما جعلها محل أطماع المستعمر الغربي،⁽¹⁾.

يعتبر المناخ أساسيا في ضبط وتحديد الحيز الجغرافي الذي تغطيه المنطقة الساحلية الصحراوية فعندما يحل فصل الصيف في الجزء الشمالي للكرة الأرضية تكون المنطقة الساحلية أكثر تأثرا بالمنطقة الاستوائية الرطبة لأواسط إفريقيا حيث تبلغ تساقط المطر ذروتها في شهر أوت.

ويعتبر مناخ منطقة الساحل كنتيجة للأراضي القاحلة التي يشملها مع اختلافات موسمية قوية في هطول الأمطار ودرجات الحرارة⁽²⁾.

من المهم التأكيد أن العامل المناخي لعب دورا في رسم الخريطة الاقتصادية وحتى الأمنية في المنطقة لتشمل الصحراء الكبرى ككل، فمعظم السكان في منطقة الساحل عبارة شبه بربر حيث يعتمدون بصفة كبيرة على الزراعة وتربية المواشي، بحيث أن التغير المناخي حاضرا بقوة في فرض أجندة معينة على حياة الناس في المنطقة، فالتنوع الأثني والعرقى ألقى هو الآخر بضلاله على البناء الاجتماعي في المنطقة، حيث تعتبر المنطقة الساحلية الصحراوية فسيفساء اثنية ونقطة التقاء عدة أعراق، وقد حتمت الاتصالات التي أصبحت ضرورية كنتيجة لتقاسم نفس الحيز الجغرافي والاشتغال بنفس المعنى وهذا ما ذوب نوعا ما الفوارق بين هذه الشعوب، إلا أنه لم ينفي تواجد مشاكل بين الأعراق والذي غذاه

1 - Angel Rabasa and others, Ungoverned territories understanding, p174. And reducing terrorism risks (united states, RAND, corporation, 2007.

2 - Elmoud Bermus et all, le sahel oublié » revue tiers monde, 1993 vol 34 p 134.

التواجد الاستعماري في المنطقة حيث وضع حدود جغرافية مصطنعة تتناقض مع البناء العرقي لدول المنطقة.

ومعظم الأراضي في المنطقة الساحلية صحراوية وقاحلة وتتعهد فيها شروط الحياة، غير أن هذه المنطقة تعتبر في دوائر صنع القرار في الدول الكبرى خزان كبيرا للموارد الطبيعية والطاقة⁽¹⁾.

• أما استراتيجيا:

يشكل الساحل الإفريقي أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية والتطلعات البحثية لمراكز الدراسات والبحوث حول العالم على خلاف ما كانت عليه في ظل الحرب الباردة حيث كانت منطقة هامشية استراتيجيا واقتصاديا وسياسيا.

وتغير الوضع نتيجة حسابات أساسية مرتبطة بتطلعات خاصة بالفواعل العالمية وبعض دول الجوار الجيوسياسي.

يشكل الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء فهي تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا شاملة بالتالي: السودان التشاد النيجر مالي موطانيا والسنغال وكثيرا ما يتم لحسابات جيو اقتصادية توسيعا لتشمل بوركينا فاسو نيجيريا بل وحتى جزر الرأس الأخضر⁽²⁾.

وتعتبر منطقة الساحل من المناطق الأكثر عرضة للتهديد أو منطقة كثيرة الأزمات، وذلك نظرا للتقسيمات الاثنية في السودان والتهديدات في الأمنية التي تعرفها النيجر مالي موريطانيا، وكذلك من المفترض أن تتزايد وذلك نظرا لعدة أسباب منها:

- فشل الدول الجديدة في تأدية وظائفها
- ضعف العدالة التوزيعية
- ضعف الأداء الاقتصادي

- الاهتمام المتزايد للقوى الاقتصادية والسياسية عالميا بهذه المنطقة خاصة مع وجود مؤشرات إيجابية جدا على مستوى الاستكشافات النفطية والغازية مما خلق تنافسا محددًا ما بين فرنسا الصين والو.م.أ.

وللساحل الإفريقي مجموعة من الخصائص والأبعاد تتمثل في:

البعد الجيوسياسي:

يقصد به مجموع العوامل الجغرافية ويشمل الخصائص الطبيعية للدولة وهي تضم الموقع حيث لم يعد الموقع الجغرافي مجرد أبعاد فلكية بين دوائر العرض وخطوط الطول بل أصبح ذا أبعاد اقتصادية وقد يحتم الموقع الجغرافي إلى أن تكون الدول حبيسة أو داخلية كإفريقيا التي توجد بها الكثير من الدول الحبيسة بسبب التعاريج والتمزق السياسي الذي عانتها (التشاد النيجر مالي رواندا، زينبابوي)

أما الحجم وهو المساحة التي تشغلها الدولة وعدد سكانها فالمسافة هي الحيز المادي أما السكان هو الحيز البشري للدولة أما شكل الدولة وهذا ينتج عن موقعها ومساحتها وحدودها مثل السودان والنيجر وتشاد موريتانيا أما فيما يخص المناخ والنبات كلها عوامل تساهم في اختلاف الظروف المناخية بين دولة وأخرى ومدى ارتباط الإنسان ونشاطه الاقتصادي بالمناخ إضافة إلى عدة مظاهر أخرى تساهم في تحديد الدولة إلى جانب المقومات البشرية مثل السكان واللغة والدين إضافة إلى التركيب الإثنوغرافي والذي يقصد به الشعوب والأجناس أو القوميات التي توجد داخل الوحدة السياسية صنف إلى هذا يوجد العامل السياسي الذي يميز منطقة ما ويحدد سياسة الآخرين نحوها⁽¹⁾.

¹-حسام الدين جاد الرب، الجغرافيا السياسية (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2006)، ص140-180

• البعد الاقتصادي:

• هو مجموعة العوامل والإمكانيات الاقتصادية حيث البناء الاقتصادي عنصرا رئيسيا من عناصر قوة الدولة وقد ترتبط السيطرة الاقتصادية وقدرتها على الإنتاج الصناعي وتقاس القدرة الاقتصادية للدولة بعدة طرق أهمها حجم الناتج القومي أو الدخل القومي متوسط نصيب الفرد من الفرد الداخل أو الإنتاج⁽¹⁾.

• البعد الأمني:

والذي تناول فيه إلى أهم المشاكل الأمنية المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي ويعتبر البعد الجيوسياسي من بين أهم العوامل التي تحدد مكانة الدولة بين الدول الأخرى وبالتالي علاقتها مع محيطها والوضع الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي والتي أصبحت تهتم كل القوى الكبرى والصاعدة باعتبارها أن هذه الدول تحاول من خلال تواجدها في المنطقة أن تساهم في رسم سياسة دول الساحل الإفريقي.

وتعد منطقة الساحل:

- 1- نقطة التقاء بين قارتي أوروبا وآسيا حيث تعتبر منطقة الساحل الإفريقي نقطة هامة من حيث موقعها الجغرافي وهذا انطلاقا من امتداداته الكبير من غرب إفريقيا حتى شرقها السودان فهو يمثل همزة وصل بين دول أوروبا ودول المغرب العربي التي تعتبر منطقة الساحل الإفريقي فضاء جيوبوليتيكي لا يمكن الاستغناء عنه.
- 2- تعد منطقة حساسة لإقامة القواعد العسكرية حيث تسعى الدول العظمى لإقامة قواعد عسكرية عبر العالم لتعطي بعدا عالميا لسيطرتها وسياستها وتحافظ من خلال هذا على أمنها ومصالحها في هذه المناطق ومنطقة الساحل الإفريقي من الناحية الاستراتيجية تبرز بوضوح إذ تمكن هذه القواعد لقوات أية دولة من التحرك بسرعة والسيطرة على الأوضاع في حالة اندلاع حرب أو تمرد أو أزمة.

¹-المكان نفسه

- 3- تحتوى منطقة الساحل الإفريقي على ثروات وموارد طبيعية كثيرة كلها ساهمت في جذب قوى خارجية من أجل الاستفادة من هذه الثروات.
 - 4- الأهمية الحضارية: تزرخ المنطقة بثقل تاريخي حضاري معتبرا فقد شكلت ملتقى لأهم الحضارات الإنسانية منذ العصور القديمة وعرفت حضارات كان لها دور كبير في تعريف المنطقة ونقل موروثها التاريخي إلى الخارج⁽¹⁾.
- ونظرا لهذه الأهمية ال استراتيجية ذات الأبعاد المتعددة برز الاهتمام الدولي بهذه المنطقة وخاصة بعد الحرب الباردة وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001.
- وتختلف تعريفات الساحل الإفريقي ذلك باختلاف نظرة الدارسين للمنطقة فهناك تعريفات جغرافية وأخرى سياسية ويمكن ذكر بعض التعاريف وهي:
- **الساحل:** كلمة عربية الأصل في معناها الجيوبوليتيكي (géopolitique) تعني " هو ذلك القوس الذي بدايته من المحيط الأطلسي في الغرب إلى البحر الأحمر في شرق البلاد لتغطي مساحة 3053 200 كلم أو الحزام الذي يربط او يجمع من السودان حتى موريطانيا وبذلك فهو يضم كلا من التشاد النيجر مالي الجزائر ودون أن ننسى ليبيا"⁽²⁾.
 - **الساحل الجغرافي:** ويعرف بالمنطقة التي تبقى غير منيعة لمخاطر الطقس وتشمل من الشمال إلى الجنوب كلا من ساحل الرحل وساحل الحضر والمنطقة الساحلية السودانية.
 - **ساحل الرحل:** وهي المنطقة التي تأتي مباشرة بعد الصحراء وتتمثل في الأراضي التي تتلقى في المعدل السنوي لتساقط الأمطار إلا ما بين 400-450 ملم.

¹ - Definition of Sahel, agor.qc.ca/not.nsf/dossier

² - Ciri Jaques, Le Sahel demain, catastrophe ou renaissance, Paris, Karthala, 1983, p9

- **ساحل الحضر:** مع أن تساقط الأمطار في هذه المنطقة محصورا بين 600-650 ملم إلا أن المياه متواجدة فيه بوفرة بحيث تسمح بالقيام بممارسة بعض الزراعات وتتركز الفلاحة على زراعة الفول السوداني والجاموس... (1).
وتتميز منطقة الساحل الإفريقي بحركية ديمغرافية كثيفة.

إذ تتميز الدول الخمسة: مالي والنيجر والتشاد وموريتانيا والسودان بمجموعة من المميزات وهي: تتميز بنمو ديمغرافي كبير حيث تصدر هذه الدول قائمة الدول حسب معدل النمو السكاني للفترة الممتدة من 2005 إلى 2010 وهذا النمو راجع إلى نسبة الخصوبة المرتفعة في هذه المنطقة.

وبالرغم من الأزمات التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي من نزاعات وهجرة وانعدام الأمن الغذائي إلا أن هذا لا يمنع من نمو سكاني كبير حيث بلغ عدد السكان الساحل الإفريقي سنة 2008 إلى 80 مليون نسمة ولا يزال في ارتفاع وهناك توقعات لعالم 2050 انه يمكن ان يصل إلى 187 مليون نسمة.

المطلب الثاني

واقع الساحل الإفريقي

لقد خلقت شجاعة الساحل الإفريقي نوعا من الاختلاف والتعدد في الإثنيات والعرقيات مما ساهم في تقاوم التهديدات الأمنية يظهر ذلك من خلال:

1- الطبيعة الاجتماعية المفككة اثنيا وقبليا وعرفيا، مما جعل من مستوى التجانس الاجتماعي الضعيف وحركات الاندماج المجتمعي صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة مما ينتج أزمة مثل دار فور في السودان والطوارق في مالي والنيجر والاضطرابات العرقية في موريتانيا والصدمات الاثنية في تشاد.

2- ضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا مما ينتج حالات من الإحباط السياسي التي تخلق حركات للتمرد والعنف مطالب الطوارق في النيجر للاستفادة من واردات إنتاج وتصدير البورانيوم.

3- فشل الدولة الجديدة التي ورثت حدود سياسية دول مراعاة الحدود الانثروبولوجية للمجتمعات المحلية، في عمليات البناء السياسي للدول خاصة مع وجود أشكال للهيمنة الإثنية أو الجهوية على الحياة السياسية في كثير من دول الساحل⁽¹⁾

4- أدى غياب أو ضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع انتشار الفساد السياسي، وضعف الأداء المؤسساتي لانتحاله بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية ذات فعالية ومصادقية، مما يجعل من تداخل طرف أجنبي ثالث أمرا ضروريا الجزائر في أزمات الطوارق بحالي والنيجر والدول الإفريقية والغربية في تشاد وفي السودان وكذا منظمة التعاون الاقتصادي لدول غرب إفريقيا في جدلة موريتانيا.

5- انتشار الأوبئة المتنقلة والمعدية مثل الملاريا والسل الايدز بأشكال خطيرة.

6- تأثر منطقة الساحل الإفريقي بالكوارث الإنسانية التي تنتجها الحروب الداخلية والبيئية لنزوح اللاجئين من السودان إلى الصومال من اريتريا سابقا للسودان، من البحيرات الكبرى وسيراليون وليبيريا وكوت ديفوار كونت المنطقة) وهذا ما يجعل من الساحل نقطة فاصلة للعبر في الكثير من الحالات نحو الشمال للمهاجرين وسوق مفتوحة للسلاح الخفيف وبيئة خصبة لانتقال الأمراض.

7- ضعف الأداء الاقتصادي والأزمات البيئية التي انتجت أكثر من مليوني ضحية لازمت المجاعة في الثلاثين سنة الماضية، وهذا بالإضافة إلى انتشار الفقر المدفع إذ أن أكثر من 80% من سكان تشاد يعيشون تحت مستوى واحد دولار أمريكي في اليوم، وأكثر من 60% من سكان مالي والنيجر في نفس الحالة المعيشية، وهذا ما ينتج حركات الهجرة السرية

1- محدد برقوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحمايات الخارجية العالم الاستراتيجي، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية العدد 7 نوفمبر 2008، ص 2.

والإحباط الاجتماعي الذي يخلق حركات الهجرة السرية والإحباط الاجتماعي الذي يخلق حركات التوجه نحو الإجرام الجريمة المنظمة والعنق بكل الأشكال.

8- الاهتمام المتزايد للقوى الاقتصادية والسياسية العالمية بهذه المنظمة خاصة مع وجود مؤشرات ايجابية جدا على مستوى الاستكشافات النفطية والغازية وهذا ما خلق تنافسا محدد ما بين فرنسا والصين والولايات المتحدة الأمريكية على حفظ إفريقيا.

9- تبني بعض الفواعل الجهوية لسياسات قد تخل استقرار عدد من الدول التي تحتوى على مستويات تجانس اجتماعي واثنى.

10- تعيش دول الساحل الإفريقي مستويات استدانة كبيرة وتبقى اقتصادية مرضية بحكم اعتمادها على هياكل إنتاجية أحادية (زراعة وتعددين).

11- إفراز أغلب المؤشرات الاستراتيجية باحتمالات فشل عدد من دول الساحل الإفريقي مستقبلا بالنظر لضعف الاندماج الاجتماعي العجز الاقتصادي، وضعف البناء السياسي لهذه الدول وهو ما سوف يؤثر على الأمن الجهوي للساحل.

12- هشاشة وميوعة الحدود واتساع الرقعة الجغرافية وضعف الكثافة السكانية التي هي أقل من شخصين في الكيلو متر مربع⁽¹⁾ وكل هذه العوامل أفرزت مجموعة من المعضلات الأمنية المتمثلة في:

الإرهاب:

اختلفت التعاريف لهذه الظاهرة نظرا للاختلاف النظرة واختلاف منحنى الدراسة، لكن تم تحديد مفهوم قانوني له وهو: اعتبار بمثابة خطر شمولي يهدد الإنسانية جمعاء.

وكذلك يمكننا تعريفه "هو استخدام للعنف مقصود وغير قابل للتنبؤ أو تهديد باستخدام العنف لتحقيق أهداف يمكن التعرف إليها ويتضمن الإرهاب هجمات ضد السواح وموظفي السفارات أو الطاقم العسكري والعاملين في مجال الإغاثة وموظفي الشركات المتعددة

¹ - المكان نفسه

الجنسيات، يكون وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات ويمكن أن تستخدمها وترعاها حكومات ضد جماعات معينة⁽¹⁾

كما نجد تعريف "بروس هوفمان": "الإرهاب هو تعمد خلق واستعمال الخوف عن طريق العنف أو التهديد به للتغيير السياسي"

وحسب الميثاق البريطاني والأوروبي عامة فالإرهاب "يمثل استعمال التهديد بالأفعال للتأثير على الحكومة أو إرهاب الشعب لأهمية سياسية ودينية وأيديولوجية"

التعريف الرسمي للحكومة الأمريكية هو: "تعمد استعمال العنف ضد أهداف غير قتالية عن طريق أفراد ومجموعات وينظر دائما منه ويعرف الاتحاد الإفريقي الظاهرة "تأي اعتداء إجرامي من طرف دولة أو مجموعة يؤدي لتهديد الحياة والوجود البشري ويسبب أضرار لعامة الناس والمواد الطبيعية والإرث الثقافي"⁽²⁾.

إن منطقة الساحل وخاصة في الآونة الأخيرة قد عانت من العديد من الحوادث الإرهابية فأصبح لهذه المنطقة خصوصية لكونها منطقة ممتدة يمكنها من أن تشكل مئوي للإرهابيين، وبالفعل شاهد الساحل عدة حوادث إرهابية وتفجير تام بها تنظيم القاعدة نذكر منها:

- الهجمات الانتخابية في الدار البيضاء 2003.
- السطو على التكنة العسكرية في موريتانيا 2005.
- الهجوم الانتحاري الذي استهدف السفارة الفرنسية في ذوا كشوط والعديد من الهجمات⁽³⁾.

1- مركز الخليج للأبحاث، ص 41.

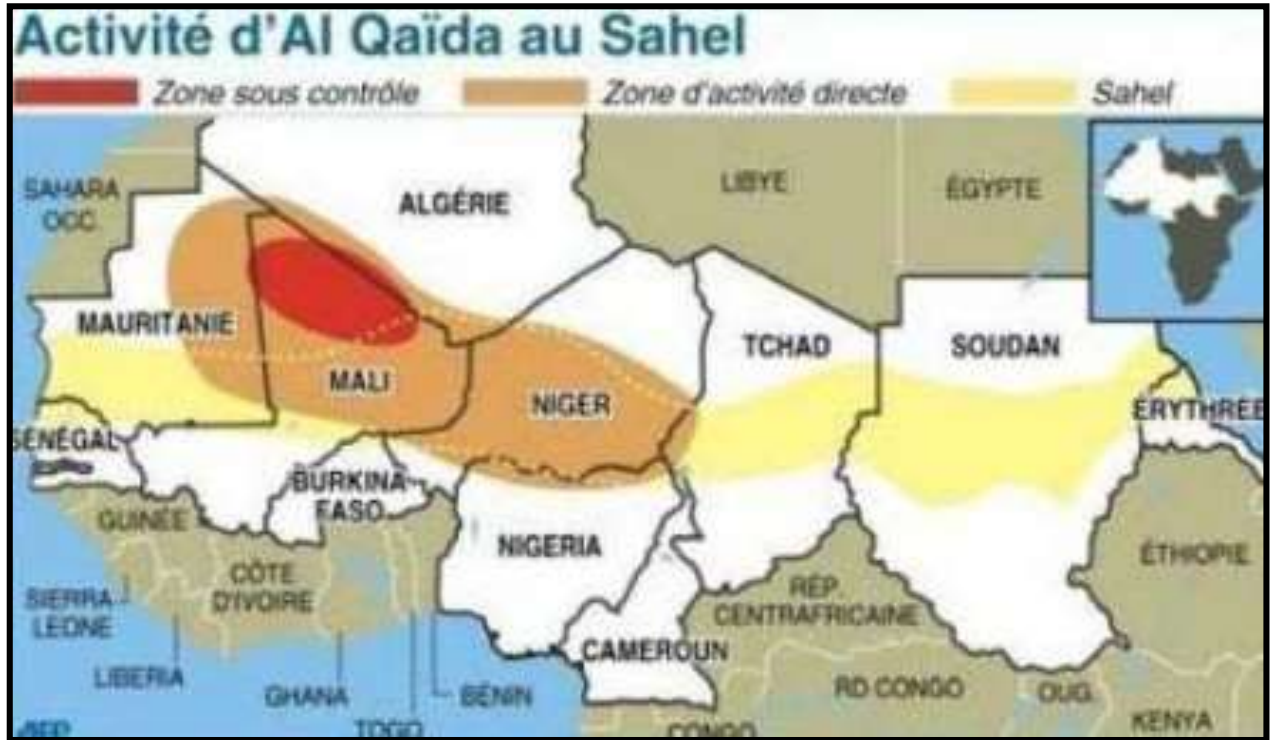
2- بلخيرات "المقاربة الأمنية الإقليمية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي: تحليل الاختلاف" 7 أوت 2010. في www.hicine.maltoobblog.com

3- محمد ابرقوق، نفس المرجع.

ونظرا للتنافس الدولي على القارة ولذا رغبة الدول الإفريقية في تجاوز التهديدات الأمنية لا بد من التفكير في بناء مسار تنموي مستمر ولذا فقد تعددت المقاربات الأمنية التي تهدف إلى مواجهة النشاط الإرهابي في منطقة الساحل وتم تحديدها في:

- ❖ المقاربة الأمنية الوطنية وألوية التركيز على المفهوم الوطني للتهديدات.
- ❖ المقارنة الأمنية الإقليمية وألوية تحقيق الأمن على نوعية المقاربة الأمنية.
- ❖ التوجس من الأهداف الجزائري من طرح المقاربة الأمنية الإقليمية.
- ❖ مقارنة الأمن النقدي.
- ❖ مقارنة الأمن الإنساني.

- خريطة تبين تموقع القاعدة في الساحل الافريقي:⁽¹⁾



2- الجريمة المنظمة:

"هي مجموعة مهيكلية مكونة من ثلاثة أشخاص أو أكثر وتعمل هذه المجموعة بالتركيز على هدف ارتكاب عدد من المخالفات الضارة وأي مخالفات طبقا للاتفاقية الحاضرة، وذلك لأجل تحصيل مكاسب مالية مباشرة وأخرى غير مباشرة"

تعد الجريمة المنظمة من آخر التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي وعرفت تناميا كبيرا في السنوات الأخيرة وذلك لاستفادتها من العولمة المالية، بمعنى إن عدم الانتظام وتوسع الأسواق المالية، بمعنى أن عدم الانتظام وتوسع الأسواق المالية الدولية قدم إمكانيات جديدة وتقنيات لإخفاء الموارد الأصلية الشرعية والاستثمار في الاقتصاد غير الرسمي في ظل التدفق الهائل لرؤوس الأموال⁽¹⁾.

أصبحت الاختلافات بين مجموعة الجريمة التقليدية وجماعات الجريمة الجديدة على علاقاتها مع الدول أكثر وضوحا، وذلك عندما كانت جماعات الجريمة ذات الطابع التقليدي ذات أصول وطنية في الداخل بجريمة الجديدة في الغالب تتحرك إلى مستويات متعددة السلطة الوطنية والدولية وطورت إستراتيجية معقدة مع القوانين داخل الدول المعنية. خصوصا في ظل الدول التي توصف بالفاشلة والضعيفة، امن ضعف الرقابة على الحدود كسمة مميزة لهذه الدول.

ولقد طورت الجريمة المنظمة علاقاتها مع الجماعات الإرهابية في عدد من مناطق العالم بحيث وجدت في منطقة الساحل أرضية مشتركة في استغلال التجارة غير الشرعية مثل الاجار بالمخدرات، الأسلحة البشر وغيرها.

1- Gilles favarel- garrignes, « la criminalité organisée transnationale : un concept enterré ! » l'économie politique, N 158, 2002. P9.

ويعود لك إلى أسباب عديدة:

عدم استقرار السياسي أدى إلى ضعف الدولة بسبب الانقلابات وما يصاحبه من غياب أو ضعف الولاء للسلطة، فضلا عن الأزمات الصراعات الداخلية الذي يؤدي إلى سهولة العمل الإجرامي وسهولة الاتصال.

إفلاس الدولة والذي يعود إلى مجموعة من العوامل هي:

- النظام القبلي الذي يحكم الكثير من الدول.
- السيطرة الاستعمارية التي تعمل على إشاعة الفوضى والتفرقة بين الفضائل.
- التقييم غير العادل للثروة والذي أدى إلى تهميش سياسي واقتصادي وبالتالي أدى إلى التمرد والعنف السياسي خاصة الطبقات الاجتماعية التي يمسه التهميش، وكذلك ضعف الأداء الاقتصادي للدولة والذي يرجع إلى الجفاف وقلة الأمطار وهشاشة وفقر الأرض، إضافة إلى التلوث البيئي بسبب النفايات الصناعة وظاهرة الاحتباس الحراري.⁽¹⁾

3- تجارة المخدرات:

إن التجارة المخدرات من خلال ساحل غرب إفريقيا يعد الوسيلة الأضمن لنقل المخدرات نحو مستهلكيها في أوروبا، فالطرق الأطلسية الأمريكية الجنوبية وكذا البرتغال وإسبانيا هي قليلة لذا اتخذ تجارة المخدرات غرب إفريقيا مركز لهم، وهذا سواحلها لا تخضع المراقبة نظرا لنقص الإمكانيات إن تجارة المخدرات الموجهة أساسا إلى أوروبا تمر من خلال المسلك الإفريقي، حسب "ويل بانتسرز" مدير مركز الدراسات حول المكسيك في "جامعة كرينيكن" أن أربعون طن أو (27%) من الكوكايين المستهلك من قبل الأوروبيين يمر عبر مختلف بلدان غرب إفريقيا مثل: نيجيريا وغانا وليبيريا وغينيا والرأس الأخضر والسنغال ومالي وموريتانيا.

1- ظريف، مرجع سابق الذكر، ص 91.

لقد حذر السيد "انطونيو ماريا كوستا" سنة 2009 مجلس الأمن بشأن الاستخدام المتزايدة لعائدات تجارة المخدرات من طرف الإرهابيين والقوات المناوئة للحكومات في كامل منطقة الساحل الإفريقي من أجل تمويل عملياتهم، ويقول أيضا:

"لدينا أدلة ان هناك نوعين من تجارة المخدرات الهيروين في شرق أفريقيا والكوكايين في غربها واللذان يتقطعان في منطقة الصحراء ليسلكا مسالك جديدة من خلال تشاد والنيجر ومالي".

ويضيف قائلاً انه انطلاقاً من هذه التجارة فإن الإرهابيين والقوات المناوئة للحكومات في منطقة الساحل تستمد قوتها من هذه التجارة لأجل تمويل عملياتها وشراء التجهيزات وكذا الدفع لقواتها.

وما يضمن انتشار هذه التهديدات في المنطقة وتصاعدها بشكل رهيب هو استعمال الأسلحة، وتقول في هذا الشأن "بربرا ستوكينغ" مديرة منطقة "أوكسفام" "أصبحت تجارة الأسلحة خارج نطاق السيطرة، فهي مشكلة عالمية لها عواقب مروعة على المستوى المحلي ويعاني الفقراء من معظم تابعاتها، وهناك حاجة ملحة لوضع اتفاقية بخصوص تجارة الأسلحة من أجل وقف وصول الأسلحة إلى مرتكبي الانتهاكات ومن أجل مجتمعاتنا أكثر أمناً"⁽¹⁾

تعتبر القارة الإفريقية المنطقة الأكثر تضرراً من التدفق العشوائي للأسلحة، إذ دفع ويدفع الأفارقة فاتورة غالية من جراء التجارة غير الشرعية للأسلحة، حيث تهدد بشكل جدي الجهود الإفريقية التي تبذل للنهوض بالقارة وتؤثر على اتفاقيات السلام وتغذي النزاعات والإجرام وتكبح التنمية الاقتصادية، ومع اشتداد الأزمات وتفاقم المشاكل في إفريقيا، برزت عدة ظواهر، أخطرها النزاعات والحروب الداخلية التي أصبحت فيه إفريقيا سوق جذابة

1- مولود غنشة، التجارة غير الشرعية بالأسلحة، هيمنة سماسرة الموت، "مجلة الجيش العدد 547، فيفري 2009، ص

لمختلف أنواع الأسلحة الخفيفة، وحسب التقديرات فإن تهريب الأسلحة الخفيفة يمثل أكثر من ثلث المبادلات الرسمية التي تتم على مستوى سوق الأسلحة.

ففي القارة الإفريقية تتداول الأسلحة وتجذب الدول الراغبة في التخلص من فائض الأسلحة المتبقية من الحرب الباردة أو الأسلحة التي تجاوزها التطور التقني، وحسب الدراسات فإن أغلب الأسلحة المستعملة في النزاعات أجنبية الصنع.

فعلى سبيل المثال 95% من بنادق الكلاشينكوف السلاح الأكثر استعمالاً في النزاعات الإفريقية، صنع خارج القارة وتتفق مختلف التقارير على أن تجارة الأسلحة تبقى واحدة من المشاكل الكبرى للأمن في إفريقيا، إذ تواصل هذه الظاهرة انتشارها على الرغم من تبني العديد من المبادرات الرامية إلى الحد من هذه الصراعات، فتقرير مراقبة الأسلحة الخفيف لسنة 2003 سجل الرغبة في تقليص النزاعات العسكرية في إفريقيا والذي يتجلى في انخفاض الطلب على الأسلحة الخفيفة، فحسب مقال نشر في مجلة « jeune Afrique » حول تجارة الأسلحة في عددها الصادر في 28 جانفي 2007 "إن طلب إفريقيا للأسلحة انخفض من 9.8 مليار دولار ما بين سنوات 1998-2001 إلى 4 مليار دولار ما بين سنوات 2002-2005".⁽¹⁾

ويلعب التمويل الخارجي دوراً كبيراً في إشعال الحروب حيث المتمرّدون يبحثون دائماً عن الأسلحة والأموال والتدريبات لدعم الأقلية لهذه الجماعات المتمردة كما أن السكان في هذه المناطق أصبحوا يبحثون عن السلاح ليس للتمرد وإنما للدفاع عن النفس من قطاع الطرق وعصابات الجريمة المنتشرة بكثرة⁽²⁾.

1- نفس المرجع السابق.

2- س. قوجي، العالم في مواجهة تجارة المخدرات، ما مصدر هذه الآفة؟ "مجلة الجيش، العدد 561، افريل 2010، ص 51-52.

4- الهجرة السرية في الساحل الإفريقي:

إن المشاكل السابقة الذكر أفرزت هروب الآلاف من المدنيين من بؤر التوتر والكوارث الطبيعية والنزاعات داخليا من الأوضاع المأساوية التي تعيشها إفريقيا، حيث يضطرون إلى هجر ديارهم إلى مناطق أخرى مجهولة ليبقوا دون مأوى وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن أزمة الهجرة السرية في مناطق جنوب الصحراء نحو الشمال، سواء للاستقرار في شمال إفريقيا أو العبور للوصول إلى الضفة الأوروبية، والملاحظ في السنوات الأخيرة تصاعد الهجرة السرية بشكل رهيب، إذ يعاني هؤلاء الأشخاص أوضاع متردية بالنسبة لحقوق الإنسان بحيث دفع الاتحاد الأوروبي في مرات عديدة لممارسة ضغوط على دول العبور مثل: الجزائر والمغرب وتونس لتعزيز إجراءات ضيف الحدود التي أصبحت سهلة الاختراق بفعل نقص إمكانية المراقبة⁽¹⁾.

والهجرة السرية أصبحت تثير مشاكل أمنية لدول العبور والإقامة لارتباطها في كثير من الأحيان مع جماعات الجريمة المنظمة، وحتى إمكانية تسلل إرهابيين ضمن قوافل الهجرة غير المنتظمة والنظر في المقاربات النظرية التي تهتم بدراسة الهجرة السرية وأبعادها الأمنية تكون في غالبا الأحيان أبحاث فرانكوفونية.

يمكن تعريف الهجرة غير المنتظمة كحركة دولية واسعة وملجأ مهاجرين النزاعات الحروب والكوارث الطبيعية.

لقد قرت الدراسات أن هناك حوالي 24000 إفريقي يعبر سنويا نحو أوروبا ولقد ارتفعت وتيرة المهاجرين عبر الصحراء نحو المغرب العربي خصوصا عبر حزام ليبيا الجزائر والمغرب وذلك لتدهور الأوضاع في نيجيريا وكوت ديفوار في الثمانيات.

1- إسماعيل، الاتحاد الإفريقي بتبنى اتفاقية حماية اللاجئين والنازحين داخليا، "الجيش العدد 557، ديسمبر 2009، ص

وقد تعقدت مشكلة الهجرة السرية أكثر حيث أن اعداد غير محدودة من المهاجرين السريين الأفارقة اتبعوا المغاربة الذين يعبرون المتوسط للوصول للضفة الجنوبية للقارة الأوروبية عبر قوارب الصيادين، وشجع هذا الطريق المزيد من المهاجرين للقادم نحو شواطئ كل المغرب والجزائر سواحل تونس، بحيث تم الربط بين أمن المتوسط وأمن جنوبه، وهو السبب الذي دعى إلى إدراج الهجرة غير القانونية في المقاربة الأمنية لدول الضفة الجنوبية للمتوسط وتحديد المغرب والجزائر وليبيا إلى حد ما والمشاكل الاجتماعية الناتجة عن تواجد الأفارقة مع سكان مناطق العبور.

5- الأزمات الداخلية:

تعرف منطقة الساحل الإفريقي حالات من الاضطرابات الداخلية والتي تجعل من دارفور الحالة التي أخذت حصة الأسد من التغطية الإعلامية، وهذا بسبب ما أنتجته من كوارث إنسانية، إضافة إلى وجود تنافس غربي صيني على النفط في المنطقة ومع ذلك تبقى تشاد الدولة التي تعيش بصفة دائمة مع الاضطرابات الداخلية بين الشمال والجنوب وبين مختلف الإثنيات مع وجود أطماع خارجية تاريخية لفرنسا وليبيا على إقليم اوزو، وحاليا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بالنظر للاكتشاف النفطية المهمة في هذا الشريط⁽¹⁾.

لكن تبقى أزمة الطوارق الأكثر حساسية خاصة في مالي والنيجر، فهناك صراع بين ما يسمون المتمردين والخارجين عن القانون مع السلطات فكل واحد يتهم الآخر، فالحكومة تصف الطوارق بالخارجين عن القانون والمتمردين وحتى الإرهابيين، أما الطوارق يتهمون السلطات بالتهميش لهذه المجموعات مقارنة بالمجموعات الأخرى.

1- برقوق، المرجع السابق، ص5.

- خريطة تبين تمركز الطوارق في الساحل الإفريقي: (1)



العوامل المساعدة على اندلاع هذه الصراعات والحروب الداخلية:

-الخارطة الاستعمارية التي همشت قوى ورفعت نخب جديدة لا تركز على المشروع الاستعماري.

-الشركات الأجنبية التي وضعت أعينها نحو الموارد.

-التوظيف السياسي للخلافات القبلية الصغيرة مع انتشار السلاح مما أدى إلى شيوع ثقافة العنف والقتل والفساد.

-الصراع حول الهوية وأبرزها في كوت ديفوار وإثيوبيا وغرب إفريقيا حيث يشعر المسلمون انهم مهمشون وبعيدون عن دائرة التأثير السياسي والاقتصادي.

-صراع الإيرادات الوطنية مع بقايا المشروع الاستعماري ممثلة في المستوطنين البيض كما حدث في زيمبابوي وكينيا وهو صراع حول المشاريع والمؤسسات الزراعية والتي حلها في يد النخبة البيضاء.

-التعقيد الثقافي الناشئ من اختلاط الخارطة اللغوية والقضاء على الثقافات المحلية بفعل الكنائس واللغات الأجنبية وثورة العولمة⁽¹⁾.

6- نموذج الدولة الفاشلة في الساحل الإفريقي:

إن الدول في منطقة الساحل الإفريقي تعاني من مشكل عدم القدرة على حفظ الاستقرار والتوازن وذلك لتفشي التهريب والإرهاب والفقر، ونظرا لذلك أصبحت الدولة فاعلا مسؤولا أكثر تكليفا ومطالبيا بالتبرير والتكيف، فالسيادة لم تعد الشيء الأولي المحمي كنتيجة لتهديدها ومساءلتها باحترام حقوق الإنسان، ورافق هذه التغيرات زيادة التركيز على الخصائص الفردية والاهتمام أكثر بالمعايير الأخلاقية مقابل الدعوة لإعادة التساؤل حول دور الدولة، حيث أعيد الاعتبار للمجال الذي كانت فيه الدولة غير مهتمة بعد زيادة الطبيعة العابرة للأمن وتحديدًا بالنسبة لبعض المخاطر التي تنشأ أكثر ارتباطا بالمركب الوطني، ولكن تستطيع تخطي الحدود الوطنية ما يلح على الدولة تحسين قدراتها أكثر لتتجاوز لمخاطر والتهديدات الجديدة.

وتعاني هذه الدول من:

-الضعف في الإطار العام لدولة بوجود انقسام على مستوى الاجتماعي حيث تدفع مخاطر التفرقة الاجتماعية لانهايار الدول القائمة.

-إمكانية انتشار وانتقال التفكك من المستوى الاجتماعي لمستوى الوحدة التربوية تبعا للتمثيل غير العادل وغير المنتظم لمختلف فئات المجتمع داخل النظام القائم.

1- حسن ميكر، "أسباب ومفهوم النزاعات في إفريقيا" في:

! T=11717(09/08/2008).www.twtheay.com/vb/shwthread.php

-الاستقرار يصبح في موضع تحديد فعلي ومبار حيث يكون هناك انقطاع الاستمرارية السياسية الذي يزود السلطة بالشرعية الضرورية لممارسة مهامها وسبل نفوذها.
مؤشرات نقص السيطرة والتحكم.

- ضعف تواجد الدولة
- غياب مؤسسات الدولة.
- ضعف لهياكل والبنى التحتية.
- الفساد وتنامي الاقتصاد الموازي
- المقاومة الاجتماعية والثقافية لتواجد الدولة.
- ضعف الاحتكار لمصادر الدولة.
- انتشار نشاط جماعات الإجرام والأسلحة الغير الشرعية.
- نقص الرقابة على الحدود.
- التدخل الخارجي⁽¹⁾.

وتعتبر الدول في منطقة الساحل الإفريقي غير قادرة على أداء وفرض قوتها السياسية والعسكرية بالشكل المطلوب، وبالتالي هذا يساعد على صعود فواعل تتحرك دون الدول وتحاول سد الفراغ الأمني والاقتصادي وحتى الاجتماعي الذي تركته السلطة المركزية في مناطق الحدود الممتدة من الجزائر إلى مالي والنيجر في سلسلة تمتد حتى أواسط إفريقيا، حيث أصبحت كمناطق لتتحرك فواعل غير شرعية كجماعات الإجرام المنظم والحركات الإرهابية وموجات الهجرة السكانية السرية وغيرها من أنواع التجارة غير رسمية ذات طبيعة العابرة للحدود وللأوطان وإمكانية تقاطع هذه التهديدات الجديدة والقديمة ما يعقد المستوى الأمني في منطقة الساحلية الصحراوية⁽²⁾.

¹-طرنيق، مرجع سابق الذكر، ص79-80

²- نفس المرجع.

استنتاج الفصل الأول:

كانت منطقة الساحل الإفريقي انطلاقا من دراسة جغرافيتها تتضح بموارد طبيعة كثيرة وموقع استراتيجي هام والتحرك في فهم تاريخ المنطقة في ظل اهتمام دولي للمنطقة جعلها تدخل في حسابات اقتصاديات دول كبرى ما جعلها أيضا تعاني من مشكلة التدخل في صناعة القرار داخلها وهذا ما يخسر لنا مصدر وطبيعة التهديدات الأمنية التي تعاني منها المنطقة وتؤثر على استقرار دول المنطقة في شتى الميادين.

الفصل الثاني

السياسة الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي

تمهيد:

بعدما تناولنا في الفصل الأول الأهمية الاستراتيجية والجغرافيا لمنطقة الساحل الإفريقي سنتطرق في هذا الفصل لسياسة أو الاستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي بارزين فيه أهم المشاريع التي اعتمدتها من أجل الإبقاء على احتواء منطقة الساحل، ضمن سيطرتها نظرا لأسبقية فرنسا بالتعامل مع المنطقة وذلك بحكم أن المنطقة (الساحل الإفريقي) هي مستعمرات أوروبية، ولذلك تعتبر فرنسا نفسها ذات أولوية وأسبقية للسيطرة والتحكم هناك.

المبحث الأول

السياسة الخارجية الفرنسية لما بعد الحرب الباردة

تعتبر فرنسا من بين أهم القوى الدولية التي تعاني من آثار وتطورات هذه التحولات التي طرأت على النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، بحيث تسعى فرنسا منذ انهزامها، إلى إعادة صياغة سياستها الخارجية خاصة مع ظهور قوى وحوامل جديدة في الساحة الدولية.

لقد تأثرت السياسة الدولية لإفريقيا في علاقاتها مع فرنسا بطبيعة صناعة القرار السياسي الفرنسي مع جهة والدول الإفريقية من جهة أخرى، فعملية صناعة القرار السياسي الخارجي تتمركز في الرئاسة، حيث أن السياسة الخارجية من اختصاصات الرئيس، فالرئيس الفرنسي هو الذي يحدد العلاقات مع الدول الإفريقية الفرنكفونية، ففرنسا بموجب دستور الجمهورية الخامسة أصبح الرئيس هو المسيطر على سياسة فرنسا الإفريقية والقائد العام للقوات المسلحة بيده قرار استخدام القوات الفرنسية في الدول الإفريقية دون الرجوع إلى المجلس الوطني أو الخارجية أو حتى مجلس الوزراء.

المطلب الأول

التوجهات الجديدة لفرنسا في منطقة الساحل الإفريقي

يشهد الساحل الإفريقي عددا من الحركات الازموية التي خلقت حالات متعددة من الاضطرابات الأمنية، والتي تمس شتى الأصعدة، فهي مرتبطة بخطر الرهائن والعمليات الإرهابية كذلك الجريمة المنظمة والمتاجرة بالمخدرات والأسلحة، ما يجعل المنطقة ضعيفة اقتصاديا وغير متجانسة اجتماعيا، وعند الحديث عن السياسة الفرنسية في منطقة الساحل لابد التطرق إلى :

المشروع الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي:

لقد أقر الدستور الفرنسي الذي تبنته فرنسا يوم 27 أكتوبر 1946 إنشاء الاتحاد الفرنسي، والذي بموجبه تم ضم كل الأقاليم الفرنسية المحتلة إلى الدولة الأم، وبموجب تلك المادة الملزمة أضحت كل أقسام الدول المحتلة في شمال إفريقيا وغربها، وشرقها تابعة لما سمي بـ : التنظيم الموحد للأقاليم الصحراوية، أو ما يسمى بـ :

¹ Organisation commune des régions sahariennes (OCRS)

إن المشاريع العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي هي قديمة، وهنا تمكن خاصية ال استراتيجية الأمنية العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي ولما حولها من مناطق.

ويعتبر مشروع منظمة OCRS مشروع سياسي عسكري وحتى اقتصادي بالدرجة الأولى مجسد لفكرة رجل الفرنسي Le père De Foucauld.

هذا الرجل الذي وردت في مراسلاته العديدة عن كيفية تنظيم منطقة الصحراء عسكريا وسياسيا، بداية من إقليم Tidikelt (منطقي عين صالح ورفان)².

وقد كانت مراسلات الأب De Foucauld عبارة عن خطة استراتيجية سميت بـ Pan Touareg مثلها مثل الخطة العسكرية الأمنية الأمريكية Pan Sahel الذي كانت سنة 2004.

إن مشروع OCRS هو تجسيد لفكرة صحراء فرنسية وتأكيد للأطماع الفرنسية عبر ظهور مشروع ثاني داخل تنظيم OCRS يحمل اسم منطقة التنظيم الصناعي الإفريقي أو

ZOIA أي: Zone d'Organisation Industrielle Africaines

1- Mohamed Tele Madi Banhoura, Violence et conflits en Afrique (Paris : l'Harmattan, 2005), p 117

2- André Bourgeot, « Sahara : espace géostratégique et enjeux politique (Niger) », Autrepart, n°16 (2000), p p 21 – 48

والذي كان مسؤول عنه "أيريك لابون Eric Labonne" وقد كان الامتداد الجغرافي لمنطق الصناعي الإفريقي من الكونغو برازافيل (سابقا) مرورا بالنيجر ومالي وصعودا نحو الجزائر ليعبر المملكة المغربية ثم الجزائر نحو فرنسا⁽¹⁾.

ولكن الذي حدث مع بداية الستينات وحصول حملة من الدول الإفريقية على استقلالها وتحديدًا منها دول الساحل الإفريقي، وهو ما أنهى فكرتي مشروع منطقة التنظيم الصناعي الإفريقية ومعه مشروع التنظيم الموحد للأقاليم الصحراوية. ولكن نهاية تلك المشاريع لم تعني نهاية التواجد العسكري الفرنسي في إفريقيا، وكون تلك الأخيرة بقيت مرتبطة عسكريًا مع بعض الدول الإفريقية في شكل معاهدات عسكرية دفاعية ثنائية.

ويمكننا في ذلك رصد محاور التعاملات الفرنسية الإفريقية في الشكل التالي خاصة بعد فترة الستينات:

1- اللقاءات والقمم الفرنسية

2- الحضور الفرنسي الدبلوماسي في إفريقيا، حيث نسجل تواجد خمسة وأربعين سفيرا فرنسيا في إفريقيا.

3- التواجد العسكري الفرنسي في إفريقيا.

إن ما ميز العلاقات الدبلوماسية الثنائية الفرنسية الإفريقية هو طابع شخصته السلطة في إفريقيا.

وهو ما يعني شخصية العلاقات الدبلوماسية، فتعاملات الدبلوماسية الفرنسية ليست مع مؤسسات سياسية تعكس الشرعية السياسية للدول إفريقيا والمصلحة القومية، بل هي مع دبلوماسية شخص الرئيس الإفريقي، أو كما تسمى بدبلوماسية العائلة ولا زالت إلى حد اليوم

1 - André Bourgeot, Op.cit, pp 21-48

إن فرنسا تستمد قوتها من خلال تواجدها في إفريقيا، ويمكن وصف السياسة الفرنسية الإفريقية "بسياسة القوة" من حيث الوجود العسكري المباشر والقواعد العسكرية، على إثر اتفاقيات عسكرية ثنائية والتعاون العسكري، وهناك 3 عوامل تحدد سياسة فرنسا في إفريقيا:

- حجم ومستوى المصالح الاقتصادية الفرنسية ودورها
- عدد المستوطنين الفرنسيين
- طبيعة الصلات القائمة بين فرنسا والنخب الحاكمة الوطنية الإفريقية⁽¹⁾.

وكذلك تتجلى السياسة الخارجية الفرنسية لإفريقيا من خلال الخطابات السياسية الفرنسية بحيث صرح "نيكولا ساركوزي": "سوف تبقى إفريقيا ذات أهمية بالغة بالنسبة لمحوري سياستنا الخارجية وسياسة التعاون المطبقة من قبل الاتحاد الأوروبي، إفريقيا ليست بحاجة إلى تعاطفنا لأن إفريقيا كل القدرات للنجاح في عالم العولمة وفرنسا سوف ترغب في العمل على مساعدتها، لكن لن تكون هناك تنمية وتقدم دون أمن، وفي هذا الصدد أيضا إفريقيا حققت انجازات، فهناك أزمات كثيرة خاصة في منطقة القرن الإفريقي وكذلك في منطقة شمال إفريقيا".

وهذا الخطاب يحدد توجهات السياسة الخارجية لفرنسا نحو القارة الإفريقية، بحيث تمثل هذه المنطقة منطقة تنافس مصالح دولي.

المطلب الثاني

المصالح الفرنسية في إفريقيا والساحل الإفريقي

لقد تعددت المصالح التي سعت إليها فرنسا في منطقة الساحل الإفريقي واختلفت بين مصالح استراتيجية وسياسية ودبلوماسية واقتصادية.

1- Jean Emmanuel Pondi, P 128 – 133

1-المصالح الإستراتيجية :

- الوصول إلى الموارد الطبيعية ال استراتيجية من أجل تنمية الصناعات الثقيلة.
- السيطرة على المواقع ال استراتيجية مثل : القاعدة العسكرية الفرنسية في جيبوني بحيث لها ميزة مراقبة المدخل الجنوبي للبحر ، والذي يعد ممر مائي استراتيجي نظرا لقربه من دول الخليج وكذلك ربط خطوط التجارة العالمية بين جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط¹.
- منع انتشار النفوذ السوفيتي في القارة وذلك نظرا للتخوف من تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من بسط نفوذها في المنطقة.

2-المصالح الاقتصادية :

إيجاد أسواق لتسويق السلع الفرنسية المصنعة وموارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية المدنية، خاصة وأن فرنسا تعاني نقصا من هذه الموارد وبالتالي فهي مضطرة لاستكمال هذا النقص من خارج حدودها للحفاظ على صناعاتها، ولمزيد من الاستعانة الاقتصادية من القارة قسمت فرنسا في مرحلة الحرب الباردة الدول الإفريقي إلى أربع مجموعات رئيسية.

تتكون من المستعمرات الفرنسية السابقة والتي يشكل استقرار السياسية فيها عاملا رئيسيا في ازدهار الاستثمارات الفرنسية مثل السنغال وكون ديفوار والغابون والكاميرون. أما المجموعة الثانية وتتكون من الدول الفقيرة، ولكنها واعدة بالنسبة لمواردها الاقتصادية، وكذلك موقعها الجغرافي مثل : تشاد، موريتانيا وإفريقيا الوسطي.

أما المجموعة الثالثة فتتكون من الدول الإفريقية التي كانت قد ابتعدت بنظمها الاقتصادية السياسية عن دائرة الدول الغربية، وتناقصت الاستثمارات الفرنسية فيها مثل مدغشقر والبنين، أما المجموعة الرابعة فهي تلك الدول التي لم تخضع للسيادة الفرنسية والتي

1 Lukhan Robi, « Le Militarisme Français en Afrique » : Trduit par R. Buijtembinjs dans : Politique Afrique n°5 (Paris : Karthala, 1982), pp 106

استطاعت فرنسا بعدها النفوذ إليها مثل : الكونغو الديمقراطية، روندا، كينيا، نيجيريا وجنوب إفريقيا.

ونتيجة لهذه السياسة فقد اتسعت المصالح الاقتصادية الفرنسية عبر القارة حتى بلغ عدد الشركات الفرنسية التي تعمل وتستثمر في إفريقيا حوالي 1500 شركة⁽¹⁾.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة تأثر النفوذ الفرنسي في إفريقيا، التي ظلت ولفترة طويلة تشكل منطقة النفوذ المغلقة وذلك تحت تأثير الدور المتنامي لكل من الولايات المتحدة والصين في مختلف الميادين وكل هذه المصالح لها أبعاد أخرى تتمثل في :

1- البعد العسكري :

يأتي الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا في سياق منظور استراتيجي كشفت خطورة إخفاق الوفاء له في الحرب العالمية الثانية، ففي هذه الحرب لم تتمكن فرنسا من الاستفادة من قوتها العسكرية لأنها أغلفت إفريقيا في الوقت الذي كان دفاعها يعتمد "قاعدة أروبية افريقية" بديل أنها لو أنسجت وحدثت قواتها في شمال إفريقيا واتخذت من دول جنوب الصحراء عمقا استراتيجيا لاستطاعت منازلة ألمانيا ولذلك فقد قامت سياسة الدفاع الفرنسية بعد 1945 على مبدأ الارتكاز على "قاعدة أوروبا - إفريقيا"، وعلى هذا الأساس رتبت فرنسا مصالحها ال استراتيجية من خلال سياسة عسكرية اتبعتها مع الدول الفرانكفونية⁽²⁾.

وشكل عام 1960 منعطفًا تاريخيًا هاما في العلاقات الفرنسية الإفريقية بحصول العديد من دول القارة على الاستقلال السياسي، ومنذ ذلك التاريخ احتلت إفريقيا موقعا محوريا في استراتيجية فرنسا وهي تؤكد بذلك تعلقها بالمشروع الديغولي الذي يعتبر أن محافظة

1- Dumolin Andrée, « La France Militaire et l'Afrique », (Paris : Complexe : 1997), p 18

2- نعمة ، إفريقيا... " المرجع السابق، ص 242-243.

فرنسا على دورها العالمي المستقل عن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة يمر حتما بقدرتها على المحافظة على تأثير محدد في شؤون القارة الإفريقية¹.

وتقوم ال استراتيجية الفرنسية على:

• استراتيجية الدفاع :

بحيث ترى نظرية "ديغول" أن الدفاع الاستراتيجي عن مصالح فرنسا في إفريقيا والتي تقوم على ضرورة المحافظة على عناصر التأثير الفرنسي على إفريقيا ومقاومة النفوذ الأمريكي من ناحية أولى. وضمان استقرار الأنظمة السياسية الإفريقية الصديقة أو الحليفة من ناحية ثانية. واعتمدت فكرة "الدفاع المشترك" سنة 1959 وعملت هذه الفكرة على إرساء حلف دفاعي بين - دكار - بوانت نوار « Pointe Noire »، فورلامي « Fort Lamy » - نجامينا ودييغو سواريز « Diego Suarez » إلى جانب قوات ثانوية، وبعد ذلك أي بعد الاستقلال الدول الإفريقية تم الانتقال من مرحلة "الاندماج" إلى "التعاون العسكري"، وارتبطت إفريقيا بفرنسا بمجموعة من المعاهدات هي⁽²⁾ :

- معاهدات المحافظة على النظام

- معاهدات الإعانة التقنية العسكرية

- معاهدات المساندة العلمية

2- البعد الاقتصادي:

إن سياسة التنمية الفرنسية في إفريقيا كانت هدف بمعنى تقديم المساعدات للدول الإفريقية كي تحقق تحسنا في مستوى حياتها وكذلك وسيلة لتوثيق كل الصلات الموجودة بينها وبين مستعمراتها السابقة وكي تحافظ على دورها ومكانتها⁽³⁾.

1- خالد مسعودي كريم بلقاسم، سياسة فرنسا في دول الساحل، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر، كلية العلوم

السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1993)، ص 158

2- مسعودي، نفس المرجع، ص 159

3- المرجع نفسه، ص 264

و تمارس الدوائر الاقتصادية ضغوطا على السياسة الفرنسية في إفريقيا وذلك لأنها تعتمد عليها في مواجهتها في التنافس الاقتصادي الدولي، لأن فرنسا هي قوة من الدرجة الثانية ولكي تحافظ على دورها في الاقتصادي الرأسمالي العالمي بلورت علاقة التعاون مع إفريقيا ويحمل مفهوم التعاون وسياساته معاني تتطوي على التعاون في مجال الدفاع والإدارة والتعليم واتفاقيات التجارة والعلاقات المالية والنقدية، وبسبب الفارق في حجم السكان بين فرنسا ودول إفريقيا الفرنكفونية وحجم إجمالي الناتج القومي الذي هو عشرين مرة أكبر من حجم الدول الإفريقية الفرنكفونية، فقد تمكنت من السيطرة على يقية الأطراف في علاقة يفهم منها أنهم يمثلون شركاء فيها وهي سيطرة تعززت بعلاقات تعاون لغوية وثقافية، "لقد ارتضت فرنسا بحتمية الانسحاب، ولكنها حولتها إلى انسحاب تكتيكي تخلت فيه عن شكل الهيمنة واحتفظت بجوهرها"، واعتبرت علاقة التعاون تعويضا للعلاقات الاستعمارية التي كانت فرنسا قد هيمنت فيها على اقتصاديات مستعمراتها⁽¹⁾.

ومع نهاية الحرب الباردة حاولت فرنسا ادخل إصلاحات سياسة التنمية، ففي 1990 أعلن الرئيس « François Mitterrand » في مؤتمر قمة الدول الفرنكفونية في "لابول" بأن فرنسا توجه المساعدات المالية إلى الدول الإفريقية، لكن ومع تباطؤ أداء الاقتصاد الفرنسي في مطلع التسعينات انخفضت المساعدات الفرنسية إلى إفريقيا، فقد كانت 0,64 % من إجمالي الناتج القومي في 1994 لتصبح 0,48 % في 1996، و 0,45 % في 1997، وبالرغم من هذا، فإن فرنسا تأتي في المرتبة الثانية من بين الدول المانحة للمساعدات، حيث خصصت فرنسا 55 % من مجموع مساعداتها الرسمية لأغراض التنمية في إفريقيا على أساس علاقات ثنائية.

لقد سعت الحكومة "ليونيل جوسبان" إجراء تغييرات على سياسة التنمية، فاندمجت وزارتي التعاون والخارجية وأصبح دورها يخضع الاعتبار السياسة الخارجية الفرنسية

1- المكان نفسه.

وليس من منظور العلاقات الفرنسية الأفريقية، كما أن ميزانية التعاون أصبحت من ميزانية وزارة الخارجية. لقد وهدفت هذه السياسة بأنها تستهدف مجال "التضامن" الفرنسي الدولي الذي تعطي له الأولوية ومن أجل تحسين أداء سياسة التعاون أدخلت إصلاحات عام 1998 أدوارا إضافية غير تلك التي تقوم بها دائرة التعاون الدولي بوزارة الخارجية، حيث تأسس مجلس أولي للتعاون الدولي غرضه تشجيع الجهود غير الحكومية للمشاركة في تقديم النصح والمشورة.

لقد تأثرت هذه الإصلاحات بيئة علاقات التعايش بين رئاسة ممثلة بالرئيس "شيراك" وحكومة يسارية، فالحرص على إدامة أساليب إدارة العلاقات مع الدول الإفريقية لم يضعف ولكن مع قدوم حكومة "رفاين" في 2003 أصبح اليمين أكثر ثقة في اكساء سياسة التعاون رداء جديدا دون أن يطمس المعالم التي كانت قد رسخت منذ عهد "ديغول".

و في سنة 2001 ارتفعت المساعدات التي خصصتها فرنسا لإفريقيا وكذا قامت بتنازل عن بعض الديون للدول النامية ودافع الرئيس « Jacques Chirac » عن هذا التوجه الذي يقضي بتخفيف الديون، وتقديم ومنح المساعدات⁽¹⁾.

1- نعمة، "إفريقيا..."، المرجع السابق، ص 260

المبحث الثاني

الآليات والوسائل السياسية الفرنسية في إفريقيا

المطلب الأول

الآلية الطاقوية الفرنسية الإفريقية

إن حاجة فرنسا إلى الطاقة في تزايد كبير بحيث ارتفعت خلال 5 سنوات (2007 - 2012) بنسبة تتراوح ما بين 10 - 20 % نسبة إلى سنة 2000.

و من أجل حماية هذا التواجد الفرنسي في الأسواق لابد من تكثيف تواجدها العسكري بالقارة الإفريقية وتخصيص قيمة مالية كبيرة للاستثمار في مجال الطاقة خلال العقدين (2010 - 2030)¹.

و تعد مجموعة (توتال، فينا، إلف) الفرنسية النفطية إحدى أهم الشركات العالمية، كما تعد القارة الإفريقية المنطقة رقم واحد من حيث حجم الاستثمار والتواجد بالنسبة لهذه المجموعة التي وصل إنتاجها النفطي عام 2004 ما يعادل 813 ألف برميل يوميا كما تمتلك فيها أيضا 30 % من مجموع احتياطياتها من النفط البالغة 11 مليار برميل. كما أن 40% من مجموع استثماراتها في العالم عام 2007 والبالغة 13 مليار دولار هي في إفريقيا إلى جانب أنها استطاعت أن تكتشف في 2000 (3211 مليار برميل) وفي عام 2001 (3630 مليار برميل)، وتواجد هذه المجموعة "توتال - فينا - إلف" « Total-Fan-Elf » حسب المناطق التالية :

1- مأمون الباقر : كلينتون، صراع المصالح الأمريكية الأوروبية في القارة السمراء في : www.political-sa.com (16/08/2005)

ليبيا :

لقد أضمت الحكومة الليبية مع الشراكة الفرنسية (غاز فرنسا) عقد انجاز مشروع الوفاء الخاص بتطوير الغاز الليبي واشتركت معها شركات أخرى من إيطاليا واليابان وكانت التكلفة تقدر بـ 5 مليار دولار، وذلك في مارس 2002 بهدف تصديره إلى أوروبا بحجم 8 مليار متر مكعب سنويا عبر خط ميلته على الساحل الليبي باتجاه ميناء "جيلا" بجزيرة صقلية بمسافة تصل إلى 540 كلم، كما شاركت « Gaz France » أيضا إلى جانب 34 شركة منها (برتيش بتروليوم وتوتال وشفرون وأوني واكسون موبيل وغاز بروم) في استئجار عروض للتنقيب يشمل 12 عقدا عن الغاز و 41 قطعة في ليبيا مطلع سبتمبر 2007، وفي مساحة إجمالية تصل إلى 72500 كيلومتر مربع .

الجزائر:

كان الاستثمار في حقل تيمون الغازي عام 2007 من أجل التنقيب عن الغاز. كذلك أمضت كل فرنسا وإسبانيا وبريطانيا مع الجزائر عامي 1995-1996 بقيمة 5,5-6 مليار دولار لتطوير واستغلال حقول الغاز بمنطقة عين صالح وعين أمناس، وبذلك تكون الجزائر سادس مزود لها بالغاز⁽¹⁾. كذلك فإن فرنسا فهي حاضرة في كل من نيجيريا وموريتانيا.

كذلك تتجلى السياسة الفرنسية في إفريقيا من خلال التواجد العسكري الفرنسي في المنطقة وذلك في إطار معاهدات عسكرية ثنائية تحمل معظمها الطابع السري تحت عنوان "تواجد عسكري فرنسي تعاوني".

ولقد اختلفت أشكال التواجد الفرنسي في إفريقيا وهي :

1- المكان نفسه

• القواعد العسكرية:

تكتسي هذه القواعد بمعايير وهي:

- لها دور ردعي
 - تسمح بالتدخل السريع في حالة حدوث تهديد على الحليف الإفريقي
 - تعمل من أجل التصدي للنفوذ السوفيتي والأمريكي.
- وتأسست هذه القواعد بفضل معاهدات الدفاع التي سمحت فرنسا بـ :
- التصرف في الميادين العسكرية ومساعدات وتسهيلات في مجال التحرك والتمركز للقوات المسلحة الفرنسية.
 - حرية التحليق الجوي والهبوط في المطارات وحق العبور للجيش الفرنسي
 - التصرف في القواعد والمنشآت العسكرية، وبمساعدة القوات المسلحة للدول الإفريقية⁽¹⁾.

• اتفاقيات الدفاع :

كانت بين كل من فرنسا والسينيغال، مدغشقر، تشاد وإفريقيا الوسطى والكونغو والغابون. كذلك مع كوت ديفوار والبنين والنيجر، إضافة إلى الطوغو وموريتانيا. ويهدف هذا التعاون إلى أن فرنسا تحل محل هذه الدول في الدفاع وذلك يكون بطلب من الدول المعنية.

• المساعدات العسكرية التقنية:

تكون بمثابة مساعدات مادية بالأموال أو بالأشخاص (مستشارين عسكريين ، تقنيين جنرالات) موجهة لدولة ما بهدف مساعدتها على إنشاء وتشكيل عناصره، بحيث تسمح للجيش الوطني الأخذ بالسيطرة وتكون مسؤولة عن الدفاع الداخلي والخارجي بحيث تكون المساعدة الفرنسية اضافية واستثنائية ويكون تجهيز الجيش بالمعدات

1- Chaigneau (P), « La politique de la France en Afrique », Paris, Cheam, 1984, p 25

العسكرية في إطار اتفاقية (AMT) بحيث ان فرنسا تتحمل اعباء تكوين الإطارات العسكرية الإفريقية في المدارس العسكرية، وكانت فرنسا تزود الدول التي كانت ضمن الاتفاقية تزودها بالمعدات بالمجان، لكنها لم تكن تكفي بالنسبة للدول الإفريقية حيث انها كانت قديمة .

و نظرا للظروف الدولية التي لم تعد مهياة للتدخل العسكري المباشر وتماشيا مع التوجهات الفرنسية في ظل العولمة اتخذت فرنسا مذهباً جديدا قائم على:

-تخفيض التواجد العسكري والقواعد الموجودة في إفريقيا

-الاعتماد على مقترب المتعدد الأطراف لإدارة الأزمات وحفظ الأمن في إفريقيا.

-افرة الأمن من خلال تدعيم الدول الإفريقية للاضطلاع بحل النزاعات وذلك بتكوين جيوش محترفة وهو ما تضمنه الكتاب الأبيض عن الدفاع لسنة 1994 ،و في هذا الصدد لجأت فرنسا إلى بلورة مشروع Recamp ويقوم على بناء قدرات إفريقية لحفظ الأمن في القارة .

المطلب الثاني

الإستراتيجية الفرنسية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

لقد أعادت فرنسا رسم سياستها الخارجية وذلك نظرا للتغيرات التي سبقتها العلاقات الدولية بعد أحدث 11 سبتمبر 2001 بحيث خلفت معطيات جديدة، وهي ظاهرة الإرهاب والتي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية كقائل جديد لرسم استراتيجيتها وأهدافها.

لقد أصبحت منطقة الساحل الإفريقي ملاذاً آمناً لمختلف أنواع وأنماط الإرهاب والتجارة غير المشروعة، أو ما يعرف بالقاعدة في المغرب الإسلامي والتي اتخذت من الساحل الإفريقي مركز لها ومعسكر لتدريب أفرادها.

إن مبادرات الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والفرنسية وبريطانيا لمكافحة الإرهاب هي مبنية على سياسة المصالح، بل حتى على الثروات التي تكتنزها وبالتالي فإن هذه الدول تعتمد على الأسبقية في مكافحة الإرهاب، أي الاستباق إلى تقديم المساعدات والتعاون مع الدول التي تعاني من الجماعات الإرهابية، وذلك للسيطرة على ثروات تلك الدولة.

تسعى فرنسا إلى التدخل في كل ما خص المنطقة وتتخذ استراتيجية مكافحة الإرهاب كذريعة لتسهيل هذا التدخل بحيث تقوم بتثبيت رجال استخبارات هناك وذلك فيما يخص قضية اختطاف الرعايا، وذلك حتى تبقى على تواصل مع التطورات⁽¹⁾.

اتخذت الجماعات الإرهابية من طاهرة اختطاف الرعايا وطلب الفدية وسيلة لتمويل عملياتها الإرهابية، وهذا ما تسعى فرنسا لتفاديها نظرا لكون فرنسا من أهم أهداف القاعدة في المغرب الإسلامي، وبالتالي فإن انعدام الأمن في منطقة الساحل جعل فرنسا عمل دؤوب من أجل التوصل استراتيجية أمنية أكثر فاعلية من استراتيجية التعاون اللين المتعمدة والتي تقوم على:

- تقديم الدعم اللوجستيكي اللازم.
- توفير معدات الاتصالات.
- تدريب وحدات محلية⁽²⁾.

فهذه الاستراتيجية ساعدت الجماعات الإرهابية في تحركاتها نظرا لشساعة منطقة الساحل وبالتالي تسعى فرنسا إلى التوصل إلى استراتيجية أمكنية تعتمد على مكافحة كل مصدر دعم توسع شبكات العنف، بل كل أشكال الجريمة المنتشر في منطقة الصحراء والساحل، وتشمل هذه السياسة الجديدة:

1- رفيقة معريض، "الحرب خفية في الساحل"، الخبر الاسبوعي، الاثنين 9 أوت، 2010، ص 3

2- أنا جيود يشيللي، "فرنسا والقاعدة بالساحل" www.aljeziera.net

- تقديم الدعم الاقتصادي والاجتماعي، ولابد أن تشمل هذه ال استراتيجيات فاعلين محليين وأن لا تقتصر فقط على الشركات مع الدول والحكومات، بحيث سعت إليها الورشة التفكيرية التي أتى بها المسؤولون الفرنسيون بغية إعداد مقترح يقدم ضمن مبادرة - أوروباساحلية - تتناول العلاقات بين دول المغرب العربي ودول الساحل الإفريقي.

وانضمت إلى هذه المبادرة كل من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والهدف منها هو تنشيط التعاون بين البلدان وذلك لمنع نشوب النزاعات.

كذلك تسعى فرنسا لتفادي نشر قوات أجنبية في المنطقة، ففرنسا من خلال هذه الورشة تسعى كذلك إلى إعادة بعض نفوذها في المنطقة وكذلك ضمان مصالح فرنسا.

- تصاعدت التهديدات الإرهابية التي شاهدها فرنسا خاصة منها اختطاف الدعايا الفرنسيين في منطقة الساحل إذ كانت أول عملية تنفذها هذه الجماعات في موريتانيا في حق خمسة رعايا سنة 2008، لتأتي بعد ذلك اختطاف الرعية "بييركامات" الذي اختطف في 26 نوفمبر 2009 من مالي، ليتم بعده بيعه للجماعات الإرهابية وأفرج عنه سنة 2010 بعد مفاوضات طويلة وذلك مقابل الإفراج عن أربعة عناصر إرهابية كانوا معتقلين لدى السلطات المالية⁽¹⁾.

فيما يخص منطقة الساحل الإفريقي فإن فرنسا تسعى على التصرف بعزلة عن الدول الأخرى ويظهر ذلك من خلال العمليات التي عقدتها فرنسا بمفردها، وهذا ما يدل على محاولتها لخرق التنسيق الذي يقوم على التعاون بين الدول من أجل مكافحة الإرهاب، ويظهر ذلك خلال عملية اختطاف الرعية الفرنسية "ميشال جيرمانو" في شمال النيجر، والذي تم إعدامه في 27 جويلية 2010، وهنا عملت فرنسا بالتنسيق مع موريتانيا من أجل إنقاذ رعيته أين قامت بأسر أحد قادة التنظيم، لكن العملية هاته فشلت فشلا ذريعا خاصة

1- نذير كريمي، "سار كوزي بين النية والضلال في صحراء والساحل الإفريقي جريدة المسار العربي، (21 نوفمبر

www.aljariera.com/elmassar/3845 (2010)

بعد إعدام الرهينة. ومن ثم صرح أحد قادة تنظيم القاعدة أن فرنسا فشلت فشل ذريعا وأن فرنسا قد فتحت لنفسها بابا من أبواب الجحيم⁽¹⁾.

رغم كل هذا إلا أن فرنسا لم تتوقف هنا بل تلتها عمليات أخرى وضحايا عديدة، وصرح الرئيس "نيكولا سركوزي" "أن مقتل الرهينة جيرمانو لن تمر دون عقاب"، فقامت فرنسا بدعم وجودها في الساحل الإفريقي من أجل الحد من التهديدات الإرهابية.

إنه من أجل مكافحة هذه القاهرة يجب على فرنسا أن تتعاون مع دول الساحل الإفريقي، وأن تتعاون هذه الأخيرة فيما بينها جاءت بفكرة تدريب جيوش الدول وليس عبر إرسال عسكريين.

وكل هذه المحاولات من أجل تعزيز التواجد الفرنسي في منطقة الساحل يقابله رفض من قبل الجزائر التي تفر بضرورة التنسيق والتعاون بين دول المنطقة نفسها دون أي تدخل أجنبي.

1- سليمان، ض "جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب - ملف الساحل - الإفريقي في وجه الإعصار"، مجلة الجيش، العدد

56، أبريل 2010، ص 27

الفصل الثالث:

السياسة الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي

تمهيد

ستتطرق الدراسة في فصلها الثاني هذا، للسياسة الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي، بحيث سنتعرض فيها الى مختلف السياسات والاستراتيجيات والمشاريع التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي، ومنها سنتقسم الدراسة إلى مبحثين، في المبحث الأول يتمحور حول السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي، أما في المبحث الثاني سنتناول فيه آليات الاستراتيجية الامريكية في منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الأول:

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الساحل بعد الحرب الباردة.

امتازت السياسة الخارجية الأمريكية إبان الحرب الباردة بتطبيقها لسياسة الاحتواء المد الشيوعي بصفة عامة، وبصفة خاصة في الأقاليم التي تحاول بناء قاعدة عسكرية، لا سيما في دول حديثة الاستقلال، وبالمقابل العمل على نشر ودعم القيم الليبرالية ومكافحة المد الشيوعي.

إلا أن مع نهاية الحرب الباردة ودخول العالم في الأحادية القطبية، تغيرت السياسة الخارجية الأمريكية التي كانت في فترة الحرب الباردة عبارة عن صراع إيديولوجي وتحولت بعد نهايتها إلى تعظيم مكاسب الولايات المتحدة الأمريكية، والحفاظ على مصالحها القومية خاصة في الدول الإفريقية.

المطلب الأول

السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة.

مع نهاية الحرب الباردة، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالحكم، وتبني نظام دولي جديد يعمل على تحقيق المصلحة القومية، فقد امتازت سياستها في هذه الفترة بطابع البراغماتي، بحيث شرعت في تبني سياسيات جديدة تخدم مصالحها، ومن جهة أخرى تشكيل هيئات مناسبة موالية لها في مختلف مناطق العالم.¹

- وقد اعتمدت الإدارة الأمريكية بالأساس في مسعاها للهيمنة على أربعة عوامل رئيسة وهي:

¹ - « the source of soviet, conduct foreign affairs july 1947 »

<http://www.lapnsh.org/org/documents/apash20%unit206/the20%source>, 20 of conduct pdf

✓ **العامل الأول:** دعم الأنظمة الإفريقية المنصاعة لها وإمدادها بكل ما يمكن حكام تلك الأنظمة ورموزها من الاستمرار في تشبث في الحكم في قمع شعوبهم، وتخلص الطريقة التي تتعامل فيها الإدارة الأمريكية مع غينيا الاستوائية على سبيل المثال ومن أصغر دولة منتجة للبترو، وقد ازداد إنتاجها للبترو 70" في سنة 2001 ولديها احتياط يقدر بنحو مليار برميل.

✓ **العامل الثاني:** المبدأ الذي أعلنه جورج بوش الابن "صراحة وهو تغيير الأنظمة، أي العمل على قلب أنظمة الحكم التي تهدد مصالحها، حيث تستخدم مختلف الأساليب منها (الانقلابات العسكرية، الحروب الأهلية، والاغتيالات والتزوير...) حيث شهد معظم دول إفريقيا خلال فترات من التاريخ، الكثير من الاضطرابات بالنزاعات السياسية والقبلية.

✓ **العامل الثالث:** المرتبطة أساسا بالعامل الثاني، وهو تشجيع الانقسامات على أسس طائفية وبسط الوصاية عليها بحجة الحماية والدفاع عن حقوق الإنسان، وبالتالي يصبح التواجد الأمريكي مطالبا لضمان تطبيق الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها.

✓ **العامل الرابع:** عسكرة القارة، ويتخذ عدة أشكال منها التعاون العسكري، وتوقيع الاتفاقيات ذات طابع عسكري مع دول القارة، وإقامة قواعد عسكرية أمريكية التي تضمن تواجدها في إفريقيا وكل هذا يخدم مصالحها القومية.¹

وقد بدأت الولايات المتحدة في تطبيق مخططاتها، وتكريس هيمنتها من خلال حرب الخليج الثانية "1991" في فترة بوش الأب "بحيث عملت على السيطرة على منابع النفط" والتخلص من العراق وتطبيق استراتيجيتها فيما يلي:

❖ أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية قوة في العالم، ومنع هيمنة قوة معادية على أي إقليم من الأقاليم العالم المهدد لها.

¹ - مايكل واتس، جون بيلامي فوستو " إفريقيا وامبراطورية البترول، (تر مازن الحسني ط 1 2007) ص 1: في..
www.ahwatanamovoice.com/contente-70906-hmtl

- ❖ منع روسيا للعودة إلى التوسع.
- ❖ إضعاف التوسع الصيني.
- ❖ الاحتفاظ بالتفوق العسكري الأمريكي.
- ❖ توفير الدعم الداخلي لقيام الولايات المتحدة الأمريكية بدور قيادي في العالم.

ومع بداية عام 1988 سعت "إدارة كلينتون" إلى تأسيس شراكة إفريقية جديدة من خلال التركيز على الدبلوماسية كأداة للاختراق والمتمثل في التجارة، بإضافة إلى دعم الأفارقة، وما أفضى إلى توجيه السياسة الأمريكية نحو إفريقيا من منطلق دولي جديد "السائر نحو العولمة" وقد جاء في رسالة مساعدة وزير الخارجية في الشؤون الإفريقية في الكونجرس.

"إدارة كلينتون قد نجحت في إعادة تعريف العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا، لقد تقدمنا خارج تلك السياسة القائمة على استغلال إفريقيا، بسبب التنافس بين القوى العظمى وعقلية الرعي والعميل، ليكون في النهاية إرساء شراكة مع إفريقيا قائمة على المصلحة والاحترام المتبادل".¹

وقد ركزت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، في فترة حكم بيل كلينتون فيما يلي:

أ. **المدخل السياسي:** حيث رفعت شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان بحيث صرح كلينتون، سنقدم واضحا وكبيرا للحركة من أجل الحريات والديمقراطية التي تمثل دعائم السياسية الأمريكية تجاه الساحل الإفريقي والقارة الإفريقية:

"إن الديمقراطية في إفريقيا هي من الأماكن الأخرى في العالم، أظهرت فيها أنها الشريك الأكثر قوة وصلابة واستقرار ورفاهية دائمة، وسوف نعمل على مس ودعم الخطوات المهمة التي تحققت ووصلت إليها الدول الأخرى".

¹ - Warten Chistopes « the United States and Africa – a new relationship address before 23rd African – American + instiller conference may 21,1999. Virginia.

ب. **المدخل الاقتصادي:** حيث يتجلى التحرك الأمريكي الاقتصادي في إفريقيا، من خلال التقارير التي وضعت عام 1997 تحت لواء تطوير العلاقات الاقتصادية الإفريقية، الذي يقوم على الاستفادة من الفرص الجديدة، وتنمية التجارة والاستثمار ولقد تم تحديد التوجهات الولايات المتحدة الأمريكية في خطاب كلينتون، التي تضم العناصر التالية:

❖ توسيع وصول المنتجات الإفريقية الى الأسواق الأمريكية، وأن الدولة التي أجريت إصلاحات ستمتع بامتيازات أكثر وأفضل، حيث ستفاوض معها الولايات المتحدة الأمريكية حول اتفاقيات التبادل الحر.

❖ تخفيف الديون، ذلك بشطب الديون للدول الأكثر فقرا.

❖ إنشاء صندوق التمويل الاستثمارات الإفريقية، من قبل الهيئة الأمريكية للاستثمار الخاص **OPIC*** ويقوم هذا الصندوق بتمويل مشاريع الاتصالات والمنافع والعولمة والنقل والمياه والخدمات الصحية في إفريقيا.¹

❖ إصدار قانون ما يسمى "قانون القرض والنمو" بحيث يهدف إلى تحرير التجارة الإفريقية وفتح الأبواب أمام الاستثمارات الأمريكية في القارة الإفريقية كما يشجع على دخول المنتجات الإفريقية الى الأسواق الأمريكية ولكن وفقا للشروط الأمريكية منها: "الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الفساد".

ت. **المدخل الأمني:** من الناحية الأمنية سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تجسيد إستراتيجيتها الجديدة من عام 1996، بإنشاء قوة افريقية لمواجهة الأزمات (ACRI)، وتتمثل الرؤية الأمريكية لهذه القوة في العمل من أجل تعزيز القدرة الإفريقية على مواجهة الأزمات الإنسانية وحفاظ على السلام.

❖ وإذا كانت سياسة الرئيس **كلينتون** تجاه إفريقيا تتمركز على أهمية ال استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها لا يمكن التغاضي عن التغيير الذي طرأ على شكل

OPIC*: هي عبارة عن هيئة أمريكية تعمل في مجال الاستثمار.

المعاملة الأمريكية لإفريقيا، فبعد أن كان التعامل مع هذه الأخيرة في فترة الحرب الباردة قائمة على تقديم الدعم لكل الأطراف الإفريقية بغية منع توسيع النفوذ الشيوعي إليها، فقد حدث انتقال نسبي من سياسية المساعدة في إطار المصلحة.¹

المطلب الثاني:

السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001.

أعلن الرئيس الأمريكي السابق "جورج وركر بوش" في يوم 21 سبتمبر 2001 أن الحرب الشاملة على الإرهاب سوف تطول، فقط أصبحت القاعدة تمثل تهديدا حقيقيا لأمريكا بشكل أكبر، وانطلق هذا التهديد من فترة مع تصريحات أسامة "بن لادن" زعيم القاعدة السابقة سنة "1996" حين أعلن الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتل الأراضي الإسلامية المقدسة على حد تعبيره غير أن الحرب الشاملة على الإرهاب ليس على القاعدة لوحدها بل على العديد من الجماعات التي تضعها الولايات المتحدة الأمريكية على لائحة الجماعات الإرهابية.

فقد سبقت أحداث 11 سبتمبر 2001 تفجيرات استهدفت مصالح أمريكا وخلفاءها على غرار تفجير نروبي في كينيا ، ودار السلام في تنزانيا سنة 1998.

لكن أحداث 11 سبتمبر كانت قوية، بشكل دفع الدول والرأي العام الدولي إلى إعادة النظر إلى ما يحدث في العالم، وتطورت ظاهرة الإرهاب لتصبح أكثر قوة ولها قدرات تدميري مهمة بعضي النظر عن التحليلات التي طعنت في حقيقة هذه الأحداث كونها رهيبية.²

¹ - جميل مصعد، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، عمان، دار المجد، الطبعة الأولى 2005، ص7.

² - Mamoudou L « la politique africaine des Etats-Unis 1947 à 2005 l'engagement sélectif a la politique de Legacy, op. cit p5.

مع هذه الأحداث أصبحت قضية مكافحة الإرهاب تشكل الحجز الأساسي في العلاقات الأمريكية الأفريقية، بحيث دخلت دول الساحل في قائمة الأولويات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال ما جاءت به الوثقتي: " استراتيجية الأمن القومي" للولايات المتحدة الأمريكية مارس 2001 وسبتمبر 2002، سنجد انه أكثر من أي وقت مضى أصبحت القارة الأفريقية لها أهمية استراتيجية وأهم ما تضمه الوثيقتين فيها يحص أفريقيا فيما يلي:

أ- استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لعام 2002:

تحت عنوان "التعزيز التحالف من اجل الإلغاف بالهزيمة بالإرهاب العالمي والعمل على منع الهجمات ضدنا وضد أصدقائنا، بحيث أدرجت أمريكا إفريقيا ضمن المناطق الإقليمية التي تفوق وجودا للجماعات الإرهابية وإن الأولوية للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا تتمثل في مكافحة الإرهاب".

كذلك نجد أن الاهتمام بالقارة الإفريقية حاضر ضمن "العمل مع الآخرون لنزع فتيل الصراعات الإقليمية"، حيث تمت الإشارة إلى إمكانية إنتشار حروب أهلية، وفي هذ الجانب تركز الولايات المتحدة الأمريكية على جنوب إفريقيا.

ب- استراتيجية الأمن التوخي للولايات المتحدة الأمريكية لعام 2006:

وأهم ما جاء فيها:

الأهمية الجيواستراتيجي لإفريقيا تجعلها من بين الأولويات للإدارة الأمريكية، بحيث أن هذه الأخيرة مرتبط بالولايات المتحدة الأمريكية تاريخيا وثقافيا وتجاريا، ويبقى الهدف الأمريكي هو أن تعرف إفريقيا الحرية والسلام، واحترام حقوق الإنسان.

- تعزيز الشراكة مع الأفارقة، من أجل تعزيز الدول الهشة والفاشلة وجذب المناطق غير الخاضعة للديمقراطية.¹
 - وبصفة عامة يمكن تلخيص الأهداف السياسية الخارجية الأمريكية بعد "سبتمبر 2001 في منطقة الساحل الإفريقي فيما يلي:
- أ- تأمين الطاقة:**

اكتسبت افريقية أهميتها لكونها أصبح لها دورا هام في تزويد الولايات المتحدة الأمريكية 15% من واردتها النفطية، ومن المخطط ارتفاع الواردات مع البترول الإفريقي إلى نسبة 25%.

- إن هذا النمو الطاقوي المتزايد يفسر مدى الاهتمام بالقارة الأمريكية، والذي بدأت تظهر في الأفق من صدور "وكالة الطاقة الأمريكية" بإشراف الرئيس "ديك تشيفي" الذي حدد لائحة من الأهداف والاستراتيجيات واشطف في مجال امن الطاقة القومي، وبحصل التقرير أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تحظى في 20 سنة المقبلة - ارتفاعا كبيرا في استهلاك البترول بنسبة 33%، بينما سترتفع في قطاع الغاز فيه بنسبة 50%، مما يطرح على عاتق واشنطن مهمة جديدة، تتمثل في البحث عن إمكانية تنويع مصادر الحصول على البترول من مناطق جغرافية مختلفة.

وفي ملخص التوصيات لتقرير الذي جاء بعنوان "تعزيز التحالف العالمية تعزيز الأمن الطاقوي والعلاقات الدولية"، أوصت المجموعة القائمة بالتعزيز وبالتنشيط منتدى لوزراء الدولة في الطاقة والتجارة، كما أوصوا بوجوب دعم لمزيد من الشفافية للمصادر النفطية في الدول الإفريقية من أجل تعزيز استقرار وأمن التجارة والبيئة الاستثمارية في تطلعات الولايات المتحدة الأمريكية نظر للمزايا المحددة الخاصة به وهي كالتالي:

1- [the national security strategy of united states ;septembre2002 p 5](#)

- ✓ تكلفة استخراج النفط اغلي مما عليه في الشرف الأوسط، حيث أن حقول البترول تبقى أقرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ لا تستغرق فيها ناقلة النفط الضخمة أكثر من أسبوع للوصول إلى نيويورك.
- ✓ إن ميزة نفط خليج غينا أنه من النوع الخام، الذي يقدم نسبة عالية من البنزين الممتاز وهو المنتج الأكثر طلبا في السوق الأمريكية (تستهلك الولايات المتحدة الأمريكية 25% من النفط الخام و50% من مجموعة ما ينتج البنزين عالميا).
- ✓ نسبة الكبريت المنخفضة التي يتميز النفط الإفريقي تقلل من تكلفة علمية التكرير.¹

ب- محاربة الإرهاب:

باعتبار إن تاريخ القاعدة في المغرب الإسلامي هام، لفهم التحديات التي تواجهها في منطقة الساحل، فقد انطلق التنظيم في جانفي 2007، بوصفه النسخة العالية المطورة من الجماعات السلفية للدعوة والقتال التي تعد حركة جهادية طورت شبكتها جديد من خلال التعاون مع عصابات التهريب في الصحراء التي تشكل تهديدا خطيرا في المنطقة الساحل، وقد ازدادت المخاوف الأمريكية كون أن أمنها مرتبط بالقوة الإفريقية على أثر التحول الذي حدث على مستوى استراتيجية نشاط "الجماعة السلفية للعودة وللقتال" حيث تتوجه نحو الجنوب لاستغلال الفراغ الأمني على مستوى الحدود، ويكمن الإدراك الأمريكي للتحديات الأمنية.

ومن هنا نرى أن المناطق التهديد في الساحل الإفريقي تشكل تهديد أيضا على الأمن القومي الطاقوي كل من موريتانيا، مالي، النيجر بحيث هذه الدول تزداد قوة ونشاط القاعدة فيها.

¹ - خبري عبد الرزاق جاسم، "قيادة العسكرية الأمريكية الجديدة فرصة أمريكية ومنحة إفريقية، المجلة العربية.

وكذلك من خلال السياسة الجديدة لرئيس أوباما في إفريقيا بحيث عقدت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الكونجرس الأمريكي جلسة استماع تحت عنوان "تقييم القدرات الدبلوماسية للولايات المتحدة بأفريقيا" وهذا لمناقشة الأوضاع في القارة الإفريقية التي تعج بالصراعات وتأتي هذه الجلسة مع توقع الكثيرين في واشنطن أن تكون هنا بالقارة على أجندة إدارة "أوباما" لأصوله الإفريقية ناهيك عن القضايا الاقتصادية التي أصبحت هامة على أجندة الإدارة الأمريكية وإيلاء أهمية إلى:¹

- ✓ المعونات والمساعدات الاقتصادية في تنمية الدول العالم النامي.
- ✓ خصت هذه اللجنة الاهتمام بقضايا مهمة وهي مناطق الفراغ الإفريقي التي تمثلت في الصومال، جمهورية الكونغو الديمقراطية، نيجيريا وتتجلى "دبلوماسية أوباما" في فترة حكم للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الساحل فيما يلي:
- 1- حاجة الدبلوماسية الأمريكية إلى نموذج جديد قائم على فهم المجتمعات الإفريقية وذلك من خلال الاعتراف بهذه المجتمعات والاعتزاز بها.
- 2- بناء توافق جديد في كيفية بناء السلطة وتنظيمها داخل المجتمعات.
- 3- العمل على بناء توافق جديد في كيفية بناء السلطة وتنظيمها داخل تلك المجتمعات.
- 4- العمل على بناء سلام دائم من أجل تطوير الشراكة الدبلوماسية بحاجة إلى توفير أموال إضافية في الميزانية خلال السنوات الخمس القادمة والمختصين التقنيين في مجالات العمل المؤسسين في الصراع من أخرى.
- د- زيادة المساعدة المالية يتطلب زيادة الدور الدبلوماسي الأمريكي، بحيث هو بحاجة إلى توفير أموال إضافية في الميزانية خلال السنوات الخمسة القادمة ويوصى

¹ - بدون مؤلف، دبلوماسية أوباما الجديدة تواجه صراعات إفريقيا العتيدة في:

التقرير "ميزانية الشؤون الخارجية في المستقبل" الصادرة عن الأكاديمية للدبلوماسية ومركز هنري ستيمون بدعم عن مؤسسة كوكس بتاريخ أكتوبر 2008 بضرورة زيادة ميزانية إلى 5مليون دولار سنويا بحلول 2014 ، وزيادة 50% في المنح، 25% في نسبة تبادل بين الشباب، فضلا عن التوسع تعليم الانجليزية وتأسيس 40% من المركز الثقافية الجديدة في الخارج، وزيادة الدعم للعملاء، بإضافة إلى إنشاء مكتب خاصة بالتغطية الإخبارية متصل بالوكالات المخابرات الأمريكية.¹

ويمكن القول أن أحداث سبتمبر 2001 قد عصفت من التوجه الأمني للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا، بحيث أصبح هاجس تنظيم القاعدة في الساحل خطر يهدد الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكي.

¹ - أحمد على سالم "السياسة الخارجية الأمريكية لأوباما" السياسة الدولية العدد 178، المجلد 44 (أكتوبر 2009)، ص 138-139.

المبحث الثاني:

آليات استراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي.

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في تجسيد اهتماماتها في منطقة الساحل، على مجموعة من آليات ومبادرات أمنية، منها ما هو خاص بالساحل الإفريقي فقط، ومنها ما تشمل القارة الإفريقية وهو ما نتناوله في مطالب هذا المبحث.

المطلب الأول:

مبادرة بان الساحل "PAN-SAHEL"

هي عبارة عن شراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين المالي والنيجر ولتشاد وموريتانيا، وحسب العقيد في الجيش **Victor Nelson** -المسؤولين عن بأن الساحل لمصلحة مكتب وزارة الدفاع الأمريكي المختص في المسائل ذات الصلة بالأمن القومي، فإن مبادرة الساحل هي أداة مهمة ضد الإرهاب فأصبحت سارية المفعول وبدأت العمل بها رسمياً منذ 2004.¹

بعد أن سبقتها مجموعة من الزيارات للمكتب الأمريكي لمكافحة الإرهاب لكل من المالي، تشاد، موريتانيا، النيجر، بحيث أبدت المبادرة في العمل بوصول فريق أمريكي لمكافحة الإرهاب إلى "تواكشوط" العاصمة الموريتانية ويضم 50 جندي أمريكي في المنطقة الحيوية بين النيجر والتشاد، بحيث قدرت ميزانية هذه المبادرة 7,5 مليون دولار، قدمتها وزارة الخارجية، خصص لها 6,25 مليون للعام الأول.

- تقوم الفرق العسكرية الأمريكية بتدريب كل الجنود لكل دول من الأربعة المشاركة من أجل تعزيز قدرتها على مراقبة أرضيها وخاصة حدودها، هذه العمليات تتم تحت مسؤولية

¹ - Elli Stephan, «Briefing: The PAN-SAHEL Initiative», African affairs, vol,103, N°.412, july 2004, p 59.

"EUCOM" وهي القيادة العسكرية الأمريكية بأوروبا في نطاقها 91 دولة و 41 منها دول إفريقية.¹

وقد تم تخصيص ميزانية قدرها 6,25 مليون دولار موزعة بين 3,5 للمالي، 1,7 مليون للنيجر، 500 ألف دولار لموريتانيا، و 500 ألف دولار للتشاد.

وقد أصبح بالمناداة بضرورة إتباع نهج شامل، لا يعتمد فيه على التدريب والمعدات فقط، وإنما توسيع المساعدات الانسانية والحملات الدبلوماسية العامة، وغيرها من العناصر لمكافحة الارهاب.

المطلب الثاني:

مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI

تعد امتداد لمبادرة "بان الساحل" مع توسيع نطاق المشاركة لتشمل بإضافة الدول الأربعة المشاركة فيه، تتضمن الجزائر والسنغال والاعتماد على تونس والمغرب ونيجريا كمراقبين مع زيادة التنسيق فيما بينهما.²

تقدر ميزانية المبادرة بـ 500 مليون دولار بمعدل 100 مليون دولار لسنة واحدة، وذلك مع بداية عام 2007 إلى غاية عام 2013، حيث أن 40% من الميزانية تذهب إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، من أجل التعليم والصحة وغيرها من مجالات اقتصادية واجتماعية والتشغيل المتبادل للقوات البحرية على طول السواحل البالغة 200 ميل

¹- Jim Fisher Thompson, « L'Initiative pan-sahel encourage la coopération entre les pays du sahel et du Maghreb », 25 mars 2004, in :

<http://www.america.gov/st/washfile-french/2004/march/20040325154724mrecalp0.3155939>

<http://ctc.usmaetn/publication/pdfusctinSAHALarabic-pdf>

²- International crisis group, « Islamic terrorism in the sahel : fact or fiction ? », op. cit., p 30.

بحري وهو ما يدل على الترابط بين الأهمية الاستراتيجية للمنطقتين حيث بدأت العمليات في نفس الفترة.¹

وإن كانت مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء تهتم بالجانب التتوي والمساعدات، فهي أيضا احتفظت بالجانب العسكري، الذي كان سائدا ضمن مبادرة بان الساحل ومن التي تسعى إلى تمكين الدول الشريكة من السطوة على الإرهاب بكفاءة داخل حدودها.

تتضمن هذه العمليات السمات العسكرية لمبادرة المكافحة ضد الإرهاب، التي تسعى إلى تمكين الدول السيطرة على الإرهاب بكفاءة داخل حدودها، من خلال التدريب للقوات البرية بإضافة إلى كونها تضم قدرات أكثر تقومها لمكافحة الإرهاب، ووضع آليات لتبادل الإقليمي للمعلومات الاستراتيجية، وترعى القيادة الولايات المتحدة في أوروبا (Ecucom) مؤتمرا إقليميا لوزارة الدفاع ورؤوسها الاستراتيجية العسكرية لبناء الثقة فيها بينهم وتبيان فوائد التعاون.

- فقد كانت عملية "فلينت لون في جوان 2005 أولى تطبيقات المبادرة وقد جمعت بين الجزائر، تونس، السنغال، موريتانيا، تشاد، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي وكذلك مشاركان من الحلف الأطلسي، وكذلك كانت من أجل بناء وتقوية القدرات لمكافحة التجارة الغير المشروعة في الأسلحة والبضائع.

- إذ كانت القيادة الأمريكية بأوروبا هي الراعية لعمليات مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الساحل، فهي كذلك وضعت الخطوط العريضة للمبادرة متعددة الأقطاب من أجل تقدير التعاون والأمن البحر في منطقة خليج غينيا" أو إلى تقدير القدرات المتبادلة للقوات البحرية على طول الساحل البالغ 200 ميل...، وهو ما يدل على الترابط بين الأهمية الاستراتيجية للمنطقتين حيث بدأت العملية في نفس الفترة.

¹ - US. Department of state country reports on terrorism, chapter 5- country reports :Africa overview,28 April,2006, in : <http://www.state.gov/s/ct/rls/crt/2005/64335.html>

غير أن واشنطن لم تكتفي بهاتين المبادرتين وما تقوم عليه من مناورات عسكرية في إطارهما، إنما بدأت رغبتها في إنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة من أجل التعامل الجدي والمكثف مع التهديدات الأمنية ليس في الساحل فحسب بل في مختلف أنحاء القرن الإفريقي.¹

المطلب الثالث:

القيادة العسكرية بإفريقيا "Africom"

جاء في كلمة ألقاها الجنرال قائد قوات الأطلس:

"إنه لم يعد بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية أن تبقى بعيدة، عما يحدث في إفريقيا، وليس بوسع قوات الأمريكية أن تظل تراض الوضع انطلاقاً من البحر، لقد أن لها أن تحط اليابسة في تلك المناطق الشاسعة من الصحاري التي أصبحت مزيجا للجريمة والاتجار بالمخدرات والأسلحة، ولم يعد بمقدور دولها أن تفوض سيطرتها ومراقبتها".²

كما جاء في كلمة "كولدي أينا سو" مديرة مكتب الدبلوماسية العامة والشؤون العامة لإفريقيا في الوزارة الخارجية الأمريكية ما يلي:

"بعد خمسين عاماً، بدأت وزارة الدفاع بتسليم بأهمية إفريقيا الإستراتيجية من خلال إنشاء قيادة عسكرية مكونة خصيصاً لاحتياجات إفريقيا الأمنية ولذا يكون لازماً علينا أن نتعامل مع إفريقيا من خلال ثلاث قيادات عسكرية" وهي:

- قيادة الوسطى (CENTCOM)

- القيادة الأوروبية (EUCOM)

¹ - ليان كينيدي "شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" الأكاديمية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية. وست بونيت في:

<http://ctc.usma.edu/publications/pdf/us-ct-in-sahel-arabic-update.pdf>

² - خبري عبد الرزاق جاسم، "قيادة العسكرية الأمريكية الجديدة فرصة أمريكية ومنحة إفريقية، المجلة العربية.

- قيادة المحيط الهادي (PACOM)

هكذا إذ تري الإدارة الأمريكية أن هناك ضرورة لان تصبح القارة الإفريقية قيادة عسكرية خاصة بها، يجب وأن توزع المهام المختلفة بالقارة الإفريقية بين ثلاثة قيادات، وهذا ما يخلق صعوبات متعددة في التخطيط الشامل لكل الأزمات والتهديدات الأمنية في القارة خاصة مع تركزها على ما يلي:

ففي 6 فيفري 2007 قام **الرئيسي جورج ولكربوش** إعلان رسميا بإنشاء قيادة عسكرية موحدة خاصة في افريقية وما يطلق عليه - **القيادة العسكرية الإفريقية-**، بحيث تشمل هذه الأخيرة كل الدول القارة الإفريقية ما عدى مصر، وفي الحقيقة قرار إنشاء هذه القيادة المستقلة الإفريقية نتوجها مدى الاهتمام من طرف إدارة أمريكا بالقارة الإفريقية، وقد كانت إرهاباته قد بدأت عقب أحداث "سبتمبر 2001.

وبعد محاولة بآت بالفشل بالتركيز على مقر القيادة في بلاد مغاربي أو من بين دول الساحل، استقر المقر في "شتونغارت بألماني"، لينطلق العمل بها رسميا في 01 أكتوبر 2008 بقيادة الجنرال ويليام ورد الذي يقوم بتقديم تقارير إلى وزير الدفاع الأمريكي، وهذا الأخير يقدمها بدوره إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.¹

وتتضمن الأفريكوم موظفين عسكريين ومدنيين، بمن فيهم مسؤولين من وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وهو ما ينفي الصفة العسكرية الخاصة على هذه القيادة، فقد قدرت ميزانية الأفريكوم سنة 2007 بقدر 50 مليون دولار، و 15.5 مليون دولار سنة 2008، و 310 مليون دولار مفيد 2009 وقد طلبت إدارة اوباما الحالية 278 مليون دولار من اجل قيادة الأفريكوم وقد حدد أهدافه في النقاط التالية:

¹ - Robert G.Berschinski, « Africom's dilemma :The global war on terrorism, capacity building, humanitarianism, and the future of U.S security policy in Africa », strategic studies institute, November 21, 2007, in : <http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdf/files/pub827.pdf>

- تحطيم القاعدة والتنظيمات والشبكات الإرهابية المرتبطة بها .
- ضمان وجود فقرات لعمليات السلام والاستجابة للالتزامات الناشئة، وأن عمليات دعم السلام القاري في الأكثر فعالية من أجل هذه المهمة.
- التعاون مع الدول الإفريقية والحد من انتشار الأسلحة الدمار الشامل
- تحسين القطاع الأمني والاستقرار الحكم من خلال زيادة الدعم العسكري الشامل.
- حماية الأفراد من الأمراض المعدية.¹

وقد أعلن الرئيس "بوش" المهام الرئيسية والرسمي للقيادة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة من خلال خطابه في فيفري 2007، الذي أعلن فيه عن إنشاء قيادة عسكرية وحدد المهام كالأخرى:

- بناء إمكانية الشراكة مع الدول الإفريقية.
- دعم المساهمات والمساعدات الإنسانية والتخفيف من آثار الكوارث.
- احترام حقوق الإنسان.

وفي إفادة قدما الفريق الأول "ورد قائد الأفريكوم" أمام لجنة القوات المسلحة أمام المجلس الشيوخ الأمريكي يوم 09 مارس 2010 وصف بأن عمليات وبرامج القيادة العسكرية المنطقة إفريقيا تقوم بحماية أرواح الأمريكية ومصالحها في إفريقيا.

وقد أوضح بأن القيادة الأمريكية لمنطقة الساحل من ارتباطها بالأمن المستدام مع المؤسسات العسكرية الإفريقية تقوم بدعم المصالح القومية الأمريكية وأهداف الشركاء في الوقت الحالي وعلى المدى الطويل، إذ أن كل البرامج والأنشطة التعاونية المذكورة أعلاه

¹ - United States Africa Command, U.S.AFRICOM public affairs office, in : <http://www.africom.mil/getarticle.asp,art=164>

القائمة في إفريقيا وخصوصا ساحلها تقوم به القيادات الأمريكية في منطقة إفريقيا والمتمثلة في:

- الجيش الأمريكي لمنطقة إفريقيا.
- القوات الجوية الأمريكية لمنطقة إفريقيا.
- القوات العملية الخاصة الأمريكية لمنطقة إفريقيا.
- القوات البحرية الأمريكية لمنطقة إفريقية.
- القوات المهمات المشتركة المجتمعة لبقرن للفريقين.¹

ومن خلال هذه الآليات والاستراتيجيات التي اتبعتها أمريكا في إفريقيا يتضح لنا الأهداف الأمريكية، ومرتبطة ارتباطا وظيف بمصالحها، وعليه فإن أهداف الولايات في القرن الإفريقي تتمثل فيما يلي:

- حماية خطوط التجارة البحرية والوصول إلى مناطق النفط والمواد الأولية في إفريقيا.
- فتح الأسواق والاستثمارات الأمريكية.
- دعم ونشر قيم الليبرالية الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، كأداة من أدوات الهيمنة وبسط النفوذ.
- العولمة التي ساهمت في تنشيط وتفعيل سياساتها نحو إفريقيا عبر تنشيط التبادل التجاري وضع الاستثمارات كوسيلة لتدخل في القارة الإفريقية.
- دعم بعض القادة الأفارقة المولدين لها لخلق تكتلات إقليمية تخدم المصالح الحيوية لأمريكا في المنطقة.

¹ - <http://www.africom.mil/getarticle.asp.art=1644>

ويتضح أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو القارة تعمل على تحقيق أهدافها
باعتتماد على الاستراتيجيات التالية:

- 1) الاهتمام بقضايا الإرهاب والتطرف وحقوق الإنسان والأقليات والمخدرات والجريمة
المنظمة وحقوق المرأة.
- 2) تطبيق الأنظمة الغير المولية للولايات المتحدة الأمريكية.
- 3) خلق كيانات إقليمية تساعد ما في تحقيق مصالحها.
- 4) تفعيل الاستثمارات والتجارة في القارة الإفريقية بدلا من إرسال المساعدات التي تكلف
الولايات المتحدة الأمريكية أمولا طائلة.¹

¹ - عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، المرتكزات الأمريكية اتجاه إفريقيا ص 1 في:

<http://www.sudnille.com/index.php?view=article?catid=343A2008-05-19-17-14-27Did=18720M3A/2010-09-17>

الفصل الرابع:

مستقبل منطقة الساحل الافريقي في ظل
التنافس الدولي

تمهيد:

تتقضي كل دراسة بعد تحليل لواقعها والاهتمام بها، بمحاولة استشراف مستقبلها في ظل ما تعيشه، ولهذا تطرقت الدراسة في فصلها الرابع هذا إلى مستقبل منطقة الساحل التنافس والاهتمام الدولي بها، بين دخول الاهتمام وتنافس الصين حول منطقة افريقيا بصفة عامة وخاصة في المجال الاقتصادي وعليه، قسمن الدراسة فصلها إلى مبحثين:

المبحث الأول: مقارنة السياسيتين الفرنسية والأمريكية.

المبحث الثاني: مستقبل منطقة الساحل في ظل دخول المنافس الصين

المبحث الأول

مظاهر التنافس والتعاون الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي.

لطالما كانت منطقة الساحل الإفريقي تعد واحدة من المناطق المهمشة، استراتيجياً، واقتصادياً وسياسياً طيلة حقبة الحرب الباردة، إلا أنّ التطورات التي شهدتها المنطقة خلال العقد الأخير جعلتها تكتسب قيمة استراتيجية دولية، وأعطتها مكانة هامة في التوازنات والصراعات الدولية التي تشهدها القارة الأفريقية. وبذلك أصبحت المنطقة تحظى بأهمية كبرى ضمن أولويات واهتمامات القوى الدولية التقليدية في المنطقة مثل فرنسا، والقوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وهذا ما سنتطرق إليه في التحليل.

المطلب الأول

مظاهر التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي.

أ- التنافس على مصادر الطاقة:

جاء في مقالة "ريا نوفوستي" RiaNovosti في وكالة الأخبار الدولية الروسية في جويلية 2006 في تصريح أنه:

"لن يكون هناك سلماً إلا إذا كانت مصادر الطاقة والاستحواذ عليها من طرف القوى الكبرى"، إن هذه العبارة تلخص لنا أهم العوامل التي تدفع القوى الكبرى من أجل ضمان تدفق أمن ومستمر لموارد الطاقة، حيث أدى إلى المنافسة بين القوى وهذا من أجل النفوذ والسيطرة على هذه المصادر المهمة للنهوض بالاقتصاد العالمي، خاصة بالنسبة للقوى الصاعدة: الصين والهند واليابان، وبالتالي أدى إلى زيادة في الاستخدام العالمي للطاقة، وعليه سيؤدي البحث عن مصادر الطاقة إلى خلق تحديات اقتصادية واستراتيجية جديدة،

كما سيغير العلاقات الجيو سياسية، وحتما سيكون الصراع إحدى أهم نتائج تلك الخيارات أي الخيارات السياسية التي سيتخذها اللاعبون الرئيسيون في العالم أمريكا وأوروبا وجنوب آسيا- التي سيتم إتخاذها حالا ومستقبلا.¹

ونستعرض أهم العوامل التي تدفع باتجاه الصراع على موارد الطاقة في العناصر التالية:

1- الإرتفاع المتزايد لنسبة الاستهلاك العالمي للطاقة:

حسب الدراسة التي نشرتها وكالة الطاقة الدولية، فإنه يتوقع ارتفاع حاجيات العالم من الطاقة عموما بالنسبة للعقود القادمة، لتبلغ 2030 نسبة أكبر بـ: 50 % مما عليه حالي، وأن 60 % من هذه الطاقة قوامها النفط والغاز وكذلك الفحم بـ: 26 %، حيث أن الاستهلاك العالمي للغاز والنفط سيزداد عام 2030 بنسبة 37 % عما عليه اليوم.

ويشير خبراء الطاقة إلى أنه إذا كان حجم الاستهلاك العالمي للنفط وحده يبلغ حوالي 75 مليون برميل يوميا في 2004-2005، فإن هذه النسبة ارتفعت سنة 2015، ووصلت إلى أكثر من 100 مليون برميل يوميا.

لقد وصف الوزير الأمريكي السابق للشؤون الخارجية "هنري كيسنجر" في 06/06/2006: "اللعبة الكبرى لا تزال قيد التطور، إن كمية الطاقة قد انتهت مقارنة بالطلب عليها حاليا، وقد تصبح المنافسة على اكتساب الطاقة بالنسبة لعدد كبير من المجتمعات مسألة حياة أو موت إنه لمن السخرية أن تتحول اتجاهات الأنابيب وموقعها مرادفا عصريا للنزاعات".²

وقد صرح رئيس وكالة الطاقة الدولية "كلود مناديل" في 10/07/2007 بـ:

¹- "أمي جافي"، تعطش البلدان النامية المتزايد إلى النفط والغاز الطبيعي" في التحديات التي تواجه الطاقة (19 أوت 2004).

www.us.info.state.gov/ar/archive/2004/ang/19-338542.html

²- سعيد محيو "الحروب العالمية حول الموارد العالمية"، ص 1.

www.swissinfo.org/ara/polities/foreignaffairs.html site sectM1521sid

"إن المشكلة الرئيسية الأمن الإمدادات هي أن العالم سيعتمد على عدد متناقص من المنتجين، وإذا لم يستطيعوا فوق ذلك الاستثمارات لأسباب مختلفة فسوف يواجه مشاكل كبيرة".

بينما يشير الكاتب الأمريكي "مايكل كلير":

"بعد توقع اشتداد الطلب العالمي على إمدادات الطاقة، وفي ظل تدخل العوامل السياسية سوف يتسبب ذلك وصفه بالحاد في المعادلة العرض والطلب إلى أن مثل هذا الوضع وفي ظل تدخل العوامل السياسية، سوف يتسبب في صراعات دولية، لاسيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك 25 برميل من النفط سنويا مقابل 21 لأوروبا والصين بـ 1.1 بربمليون".

وتهدف الإستراتيجية الأمريكية الطاقوية الجديدة، إلى تنويع مصادر الطاقة والاستيراد النفطي، وكذا عدم الاعتماد على نفط الخليج، وإنما يجب البحث عن مصادر جديدة، مثل بحر قزوين ودول شمال إفريقيا، وفي هذا الصدد صرح الرئيس "جورج بوش" في خطابه في 17 ماي 2002 قال: "من أجل تنويع المعروض من الطاقة لدينا وتعزيز أمننا القومي".²

وصرحت سفيرة الولايات المتحدة في كولومبيا "أن باترسن" Anne Patterson عام 2002: "منذ 11 سبتمبر فإن النفط أصبح من الأولويات بالنسبة للولايات المتحدة، إن الشرق الأوسط أصبح مصدر تمويل أقل ضمان".

وتؤكد المعطيات أن الاتحاد الأوروبي سيعاني ارتفاعا مستمرا في وارداته من الطاقة، بحيث تشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن دول الاتحاد الأوروبي ستستورد نحو

¹ - إبراهيم عزابيه، "حروب البترول الليبية والقرن الأمريكي الجديد" في:

www.traqstudent.net/detail.php?record_ID=123.2007

² - بول رنيولدر "الصراع حول الطاقة، صراع قديم جددته أزمة روسيا وأوكرانيا" في موقع القنوات بي بي سي:

www.newsvote.bbc.co.uk/hi/arabic/business/new_sid_03/01/2007

ثلثي حاجياتها من النفط بحلول عام 2020، أما بالنسبة للغاز فستستورد منه نحو 75% أي أكثر من الثلثين من احتياجاتها منه بحلول السنة نفسه.¹

في هذا الوقت الذي يعرف فيه الإنتاج الأوروبي المحلي من النفط تراجعاً واضحاً حيث ومنذ عام 1999 بدأ معدل الإنتاج النفط لبحر الشمال في التراجع بشكل ظاهر، كما أنه يتناقص حالياً بمعدل 60" سنوياً. وتقدر واردات الاتحاد الأوروبي الحالية من ال النفط بـ: 73% من مجموع حاجياته من الغاز بـ: 44% من مجموع حاجياته ومن الغاز: 24% من مجموع حاجياته وسترتفع النسبة هذه بشكل كبير مع حلول عام 2030 (92% بالنسبة للنفط و81% بالنسبة للغاز).

وستتشتد حاجيات الاتحاد من الغاز بشكل محسوس بسبب تراجع إنتاجه المحلي، حيث سينتقل حجم المستورد منه من 180 مليار متر مكعب عام 20205 إلى 650 مليار متر مكعب عام 2030.

2-تناقص وتراجع الاحتياط العالمي:

يعد هذا العامل من أهم النتائج التي يفرزها العامل الأول كما أنه سبباً له أيضاً، فهو بهذا المعنى سبباً ونتيجة للأول في أن واحد ويتوفق الخبراء والباحثين في شؤون الطاقة أن هناك تراجعاً واضحاً في الاحتياط العالمي للنفط والغاز، حيث وفي تقريرها نصف السنوي المعنون باسم "أفاق الطاقة الدولية 2004-2030" الصادر في 07-11-2005 عن "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" أشارت فيه إلى تزايد مخاطر الأمن الطاقوي على المدى القصير، وأن هناك قابلية مؤكدة لحدوث خلل متنامي في عملية التموين بالطاقة.²

¹- ألان لارسون "الجغرافية السياسية العالمية للنفط والغاز الطبيعي" في التحديات التي تواجه أمن الطاقة.

²- WWW.USINFO.STATE.GOV

ويشير في هذا الشأن "تכולا ساركس" مدير المركز العربي للدراسات النفطية ومدير مجلة "النفط والغاز العربيين".

"أن هناك عاملا أخيرا يدفع إلى القلق بشأن نقص وانخفاض النفط، وهو أنه ومدد عشرين سنة الأخيرة فاق حجم النقاط المستخرج من الأرضي مثيلة المكتشف، بمن أن حجم الإنتاج فاق حجم الاستكشاف أي الاحتياط المكتشف، وتوازيا مع ذلك هناك خطر آخر يلقي بظلاله على السوق النفطية ويتمثل في أموال انتاج عدد من الدول وعدم كفاية الاستثمارات المنجزة من أجل تطوير القدرات الجديدة الضرورية لتخطيه الاحتياجات من النفط".

3- وجود شعور عنصري لدى الغرب:

السيطرة على النفط عموما لا يعني لدى الولايات المتحدة مزيدا من تركيز السلطة والقوة الاقتصادية بيدها فقط، بل ستكون أيا جزء من رؤية جيوسياسية أوسع لأنها ستعني التصميم بدول أكثر على النفط مثل: الصين وأوروبا، وسيكون الرد الأمريكي على أية أزمة نفطية عالمية تهدد تأمين الإمداد النفطي إليها بالقوة.

سوف نتطرق إلى نموذج للصراع الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل وهي موريتانيا:

لقد شهدت موريتانيا اهتماما مفاجئاً من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، فلقد حطم السفير الأمريكي في موريتانيا الرقم القياسي في قائمة الدبلوماسيين الغربيين، الذين التقوا الرئيس الموريتاني "محمد ولد عبد العزيز" بعد تنصيبه، ويعد الملف الأمني في طليعة اهتمام الأمريكيين بموريتانيا فالولايات المتحدة تريد ان تقلص فارق تقدم الأوربيين في موريتانيا للحصول على شراكة آمنة بعد أن تراجعت أطماعها.

ويمكن السر في هذا التنافس الى المقاربة الأوروبية والأمريكية الجديدة، والتي تتبني دفع الأنظمة التي تواجه تحديات ما يسمى "بالإرهاب"، إلى خوض حروب بالوكالة عن الغربيين مقابل دعم مالي، لوجيستيكي، أمني وعسكري وذلك في ظل تنزايد منسوب القناعة بفشل

حافل للجيش الغربية في القضاء على جماعات العنف، كما ان سيل الهجرة الذي يحتاج أوروبا في السنوات الأخيرة، ولد لديها قناعة بالتنسيق مع دول التصدير والعبور، حتى تضع حدا لظاهرة الهجرة السرية، التي أصبحت تكلف ميزانيات الامن الأوروبي أموالها الضخمة.

إن كان الهدف الأمريكي المرحلي يتمثل في إضعاف النفوذ الفرنسي في القارة السمراء، وتعزيز التواجد الأمريكي وصولا إلى الهيمنة الشاملة، فإن فرنسا درجت على التعامل مع القارة الإفريقية باعتبارها مجالها الحيوي وركزتها للتأثر في التوازن الدولي، معتمدة في ذلك إرث الحقيقة الاستعمارية الطويلة، بحكم العلاقات المتشبهة والمتنوعة سياسيا واقتصاديا وثقافيا.

أولت فرنسا اهتماما كبيرا لتعزيز علاقاتها السياسية، الاقتصادية، العسكرية والثقافية مع دول القارة حيث كتبت مجلة فرنسية في هذا العدد قائلة:

"إن فرنسا هي الدولة الوحيدة في العالم التي تعتمد دائما على تأثير حوالي عشرين دولة افريقية لمبادراتها في الامم المتحدة مما يضمن لها بقاء صورة الدولة العظمى".¹

واعتمدت الولايات المتحدة لطرد النفوذ الفرنسي من القارة، تمثلت في القضايا الأمنية بحيث تدرك كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية أهمية الاستقرار في إفريقيا، إذ تشاطران نفس الرغبة وهي وضع جو للنزاعات الأهلية، غير أنها تختلف في طريقة تحقيق ذلك.

¹ - جميل مصعب محمود "تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها" (الأردن، عمان، دار المجد للنشر والتوزيع

المطلب الثاني:

مظاهر التعاون الفرنسي الأمريكي تجاه منطقة الساحل الإفريقي.

1- التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب:

أكدت السياسة الخارجية الأمريكية على معارضتها للتطرف، ومحاربة كل أشكال الارهاب الدولي، وخاصة بعد أحداث التي مرت بها وشهدت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث 11 سبتمبر 2001، بحيث شن الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" بشن حرب ضد الارهاب إبتداء بتشكيل تحالف وتعاون دوليين لتطويق الظاهرة، وقال مساعد وزير الخارجية الامريكية "وليام بيرنز" فيما يخص هذه القضية ما يلي: "هاذا نحن الآن ننتبه ثانية أثناء هيمنة جو من الغموض والتحديات على المنطقة أهمية تأييد شمال إفريقيا وإفريقيا، لقد وقفنا إلى جانبها في الحرب ضد الإرهاب".

كانت منطقة الساحل الافريقي تحظى بالمزايا العسكرية وذلك بحسب كل دولة:

1- **النيجر:** تكوين وتدريب عسكري + معاهدات وتحالف 1972 ومساعدات عسكرية وتسهيلات جوية.

2- **التشاد:** نفس المزايا كالنيجر باستثناء التسهيلات الجوية.

3- **موريتانيا:** مساعدات عسكرية + انتقال 40 ضابطا أمريكيا عام 1999 إلى موريتانيا لتدريب وتكوين الجيش الموريتاني، كما أعلنت موريتانيا عن رغبتها في الحصول على مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة تسمح لها بإعادة هيكلة وتنظيم جيشها.

بغض النظر عن الخلفيات السياسية والايديولوجية التي كانت تقف وراء إعلان ادارة الرئيس "بوش" حربها ضد الارهاب في إغقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، فإن الولايات المتحدة

الأمريكية أدرجت هذا الموضوع في سياستها وقولبة نفسها لتنسجم مع أولويات سياستها واستراتيجياتها العالمية، حتى أنها أضحت مركز الاهتمام لدى الهيئات والمنظمات الدولية، وبالتالي فإن سياستها تعتمد على " من ليس معنا فهو ضدنا "

لقد أعلنت أوروبا بالإجماع ادانتها لما تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية، ودعمها للجهود الأمريكية في تعقب الفاعلين بناء على قرار 1368 الصادر عن مجلس الأمن، وإعلانها القيام بتقييم منتظم لعلاقاتها مع الدول الأخرى في ضوء الدعم الذي يمكن أن تقدمه هذه البلدان للإرهاب، وكذلك السعي لتطبيق ما جاء في المادة الخامسة من ميثاق الحلف الأطلسي القاضي بوجوب حماية ودفاع ودعم كافة الأعضاء لأي دولة فيه تعرضت لعدو أن على كافة أعضائه.

إلا أن الولايات المتحدة فضلت الرد الفردي للهجمات، وذلك تخوف من إهتزاز ثقة حلفاء الولايات الأمريكية.

ما يلاحظ في المقارنة بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب التي تبناها الطرفين، فإنهما على توافق كامل إلى حد التطابق، وظهر ذلك من خلال الاعلان الذي إنبثق أعقاب "قمة دور هولاند كاستل" بحيث افرزت القمة على مجموعة التدابير والإجراءات من أجل التعاون المشترك وهي:

- الإيمضاء على اتفاقية ترحيل للمشتبه بهم.
- تقاسم وتبادل المعلومات الخاص بأسماء المسافرين بين خطيهما الرابط بينهما.
- انشاء فرق بحث مشتركة وبرمجة عملها لدى كل منهما.
- الحوار حول امن الحدود والنقل ذات الانعكاسات المتنوعة.
- التعاون في المجال البنكي لمكافحة تمويل الإرهاب.

كذلك يظهر التوافق بين الطرفين من خلال المستويات التالية:

- كلاهما يملك نفس التعريف والرؤية تقريبا بخصوص هذه الظاهرة.
- كلاهما يرى في الحركات الدينية في العالم العربي والإسلامي والتي تتبنى القوة والضعف تهديدا لأمنها ومصالحهما.
- كلاهما يعتقد أن ما يطلقان عليه بالجماعات الإرهابية تصنفها في سلة واحدة هي: أعداء الإسلام والمسلمين.
- كلاهما طرح حلولاً متشابهة رغم المنافسة فقدمت أوروبا منار برشلونة وبالمقابل قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع الشرق الأوسط الكبير.
- التواجد العسكري لكليهما في منطقة الساحل ففرنسا تتواجد عسكري في التشاد إضافة على ذلك المساعدات العسكرية، أما الولايات المتحدة الأمريكية فتتدخل ضمن مبادرة "بن ساحل" لمكافحة الإرهاب. ولقد عبر كلا من الرئيس نيكولا ساركوزي والرئيس "بوش" أن "فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية صديقتان وحليفتان".

المبحث الثاني:

مستقبل منطقة الساحل الإفريقي في ظل التنافس الدولي (الصيني الفرنسي الأمريكي)

بشكل عام، يمكن القول أن الصراع الدولي حول افريقية تحول من منطقة "المباراة الصفرية" الذي يعني ان مكسب القوة معينة هو خسارة للآخرين، كما حدث في فترة الحوب الباردة، ولعل اهم الرهانات لبتي تواجه منطقة الساحل هو "التواجد الفرنسي والأمريكي في المنطقة" وتتناهي الصيني فيها مما يؤثر على الأهداف ال استراتيجية لكل منهما في منطقة الساحل الإفريقي في ظل التنافس الدول الكبرى.

1- المنافس الصيني:

إن كان الفود الصين في المنطقة الساحل وإفريقيا، من أهم الدوافع التي واجهت الاهتمام الإفريقي بهذه القارة، يدرجه إنشاء قيادة عسكرية خاصة بهذه الأخيرة، فان هذا النفوذ الصيني وتسارع قوة تناميته في مختلف الدول الإفريقية، أصبح من أهم التحديات التي تواجه فرنسا وأمريكا، واذ كانت الصين لها دورا كبير في الساحل الافريقي من خلال إقامة شركات قوية في مجال التجارية والاستثمار في مختلف الميادين.

ويمكن لمس القرار الصيني في الساحل الافريقي فيما يلي:

- بعد أن باعت شركة "سيفرون" الأمريكية اسهمها إلى الحكومة السودانية حيث كانت تستثمر مليار دولار في مجالات الاستكشافات البترولية، وخلت الصين بقوة إلى السودان وحظيت استثمار نفطيه هائلة، حتى اصبح من نصف الصادرات النفطية لسودان إلى الصين، وتمكنت الشركة الوطنية من أخذ 40% من حصة

- شركة النيل الاعظم السودانية من أجل تطوير حقول النفط، وفي 1998 قامت الشركات الصينية بإتجار بطول 930 ميل ينقل النفط الى الدول الأحمر.¹
- نمو التعاون العسكري بين الصين والسودان في مجال شراء الأسلحة من ذخيرة، وأسلحة خفيفة وعثرها من أسلحة، التي مكنت من الصين بإقامة ثلاث مصانع في السودان.
- بالنسبة للعلاقات السودانية الصينية ،فقد عرفت تطور ملحوظ حيث تلقت التشاد تخفيض لعباً الديون، واتفاقيات اقتصادية مع الصين، وتبرعات طبية بقيمة 80 مليار.
- في ديسمبر 2003، وقعت الشركة الوطنية الصينية مع الشركة clive den السويسرية لشراء أسهم الاكتشافات والتقيب في المنطقة التي تخطى سبعة أحواض ومن بخيرة تشاد - ما دياغوا - بنخوة - دويال - سلامات - فبريس وفي عام 2006 حصلت الشركة الصينية على جميع الأسهم في 20/09/2007 تم التوقيع بين لشركة الصينية ووزارة البترول التشادية على اتفاقية بموجها بناء مصيافة مشتركة.
- وفي 2008/10/26 تم دفع حجو الأساس لمصفاة البترول التساندية الذي يبدأ في التشغيل الفعلي في عام 2001.

ما يمكن ملاحظته أن علاقات الصين مع الدول الساحل الإفريقية بصفة خاصة وإفريقيا خصوصا، هي ضمن بعد واحد وهو البعد الاقتصادي فكثيرا ما اكدت الصين على سيادة البلدان واحترامها لها، فضلا عن الغاء الديون، وتقديم قروض ميسرة، كل هذه الأمور

¹- حسين قادري، مستقبل الأمن في الدراسات الامنية في الساحل الإفريقي، العام الاستراتيجي، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 07، نوفمبر 2008، ص 4.

سهلت لتوسع الصيني في المنطقة، وهذا الأمر الذي أصبح يؤرق واشنطن، ويشكل تحدياً حقيقياً لمصالحها في المنطقة.¹

2- المنافس الفرنسي:

تتمثل استراتيجية الفرنسية في محاولة الحفاظ على مواقع نفوذها التقليدية في القارة الإفريقية، بما فيها الساحل أكثر الأقاليم الإفريقية التي تعرف تواجد فرنسي واسعاً، وتعتبر فرنسا الشريك الاقتصادي الأول لدوله، ولا تخلو كذلك النزعة الفرنسية بالنزعة الهجومية في ظل التغلغل صيني وأمريكا بهدف إلى الاستفادة من الموارد الساحل الإفريقي.

وتعتبر التشاد من أكثر محاور التنافس بين القوى الساحل الإفريقي، حيث تعد "نجامينا" هي الموقع الأكبر للنفوذ الفرنسية في هذه المنطقة بعد خروج السنغال من المنظومة الفرنسية، وكذلك التشاد.

- وقد اعتمدت فرنسا في إعادة تسويق نفسها على تغيير طبيعة علاقتها مع الدول "الفرنكوفونية" من التبعية إلى الشراكة، إضافة إلى دعمها للأنظمة الصديقة لها في القارة، فساندت فرنسا نظام الرئيس "إدريس ديبي" في تشاد في مواجهة المعارضة التشادية السياسية المسلحة، وذلك من تعديل الدستور التشادي في مارس 2005 من أجل السماح لديبي بالترشح للرئاسة لولاية مدتها 5 سنوات، كما عملت فرنسا على تثبيت وجودها في التشاد من خلال مشاركتها في القوات العسكرية الفرنسية الأوروبية التي قرر الاتحاد الأوروبي مؤخراً في نشرها في كل من شرق التشاد وإفريقيا الوسطى، وتتشكل هذه القوات نحو 4000 جندي من 14 دولة أوروبية من بينهم 2000 جندي فرنسي مما يعكس الهيمنة الفرنسية على هذه المنطقة

¹ - Dorothy-Grace-Guerrero Firoze Mandi Chinci's new role in Africa and the south a scrach for new perspective, Fahaman networks for social justice, cape town narobi and oxford.

- إن النفوذ الفرنسي هو من أهم التحديات في المنطقة، فهي تنفرد، بمقارنة مع الدول الأخرى باستخدام الأداة الثقافية معتمدة على اللغة، بالإضافة إلى إطار المنظمة الفرنكوفونية التي تضم كل الدول الناطقة بالفرنسية في إفريقيا.

3- المنافس الأمريكي:

إن تفسير الاهتمام أمريكا بالساحل الإفريقي لن ينطبق على مجور التدعيمات والمبادرات الأمريكية المختلفة، وإنما ستحول إلى الاستراتيجية الأمريكية إلى العمل المباشر في الساحل الإفريقي، بهدف تحقيق الاستقرار في المنطقة والقضاء على الإرهاب فيها وهو الأمر الذي سيختصر الطريق على الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها في المنطقة، سواء كانت أهداف أمنية متعلقة باستفادة من موارد الطاقة في المنطقة عموماً، وتطوير ومحاصرة النفوذ الصيني المتغلغل في المنطقة.

إن احترام التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي، فهو بنظر إلى مصالح الفرنسية الأمريكية والمصالح الصين المتنامية مرجعة لتكون حلية للصراع بين القوى الكبرى، ليس فقط لما تتوفر عليه من موارد نفطية وإنما كذلك لأهمية موقعها الجغرافي الذي يتوسط تقريباً للقارة الإفريقية، وبالأخص على منطقتين، بحيث أصبح لديهما أهمية استراتيجية بالغة وهما المغرب العربي، وخليج غنيا، لهذا يصبح الاستباق الأمريكي للتدخل العسكري في الساحل الإفريقي بمثابة الاستراتيجية الفعالة، تكسب لأي سيطرة من إحدى باقي القوى الدولية.¹

¹- عمر العاطي "الاحادية الأمريكية بين الاستمرارية والزوال" السياسة الدولية، القاهرة، العدد 173، المجلد 43 جويلية 2008.

خاتمة

- الموقع الجيوإستراتيجي لدول الساحل الإفريقي يمثل نقطة مهمة ما زاد من الاهتمام الأجنبي بالمنطقة وتزايد التنافس على الموارد الطبيعية فيها
- تفاقم الوجود الأجنبي وذلك نتيجة لظهور عدة مؤشرات جديدة في المنطقة من الهجرة السرية تجارة غير الشرعية (مخدرات ،بشر، اسلحة وانتشار الفقر والامية والأمراض) وكل هذا يعود الى تطور ظاهرة الإرهاب الدولي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

- تلعب فرنسا دورا فعالا في الساحل الإفريقي باعتبار دول هذه المنطقة فقيرة وبتفشي فيها مختلف الظواهر الخطيرة، إذ تعمل فرنسا على تحقيق والنهوض بهذه الدول لكن بإبقائها تحت سيطرتها
- تعمل فرنسا على تنسيق موحد بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لمنع او التصدي لأي تدخل من طرف دول اخرى في المنطقة وكل ذلك من اجل السيطرة على المنطقة
- ان التنافس القوي الكبرى على منطقة الساحل يظهر في مجالات عديدة لكن بطريقة غير مباشرة وذلك باعتمادها على استراتيجية ومشاريع مختلفة .
- رغم ان مصالح كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية متعارضة إلا انه هناك تكامل بينهما
- ان كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية مدركة لأهمية هذه المنطقة وبالتالي كلما زاد اهتمام احدهما قام الطرف الآخر بردة فعل وذلك خاصة بعدما ادركت امريكا اهمية هذه المنطقة وادخلتها ضمن اهتماماتها خاصة بعد انفراد الولايات المتحدة الأمريكية في الساحة الدولية وتبنيها نظام دولي جديد.
- يتزايد اهتمام هاتين القوتين (فرنسا وأمريكا) كلما تزايد الطلب العالمي للنفط وظهر فواعل جديدة في المنطقة خاصة الصين كمنافس اقتصادي جديد، وهذا ما سيخلق ازمات وتشابكات عديدة في المنطقة وذلك نظرا الى مصالحها

الخاصة وبالتالي فإن كل طرف يعمل على اقتناء وضمان مصالحه هناك دون
ان ولي اهتمام للدول والشعوب الإفريقية.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- جاد الرب، حسام الدين، الجغرافيا السياسية (ليبيا: اكااديمية الدراسات العليا، 2005)
- يوسف، جوزيف نسيم، دراسات في تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، 1998)
- نائلي، عبد الغاني، مختصر إقتسام افريقيا (الجزائر، مطبوعات دحلب، 1992)
- مصعب محمود، جميل، تطورات السيادة الأمريكية تجاه افريقيا وإنعكاساتها الدولية، عمان، دار المجدلاوي، الطبعة الأولى، 2005.
- نعمة، هاشم كاضم، افريقيا في السياسة الدولية (ليبيا: اكااديمية الدراسات العليا، 2005)
- عبد الرحمن، حمدي، "افريقيا وتحديات عصر الهيمنة اي مستقبل؟"، القاهرة: مكتبة مديولي، الطبعة الأولى، 2007 .

ثانياً: المجلات والدوريات

- إسماعيل، ج، "النازحون بين الإضطهاد والنسيان"، الجيش، العدد 551، جوان 2009 .
- برقوق، أمحمد، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية"، العالم الإستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات ال استراتيجة، العدد 7، نوفمبر 2008.
- حنفي، خالد علي، "النفط الإفريقي بؤرة توتر جديدة للتنافس الدولي؟"، السياسة الدولية، العدد 164، 2006.
- معريش، رفيقة، "الحرب الخفية في الساحل"، الخبر الأسبوع، الإثنين 09 أوت 2010.
- نصرالدين، قاسم، "الأفريكوم وحدود أمريكا الجديدة"، القبس، العدد 12454 ، فيفري، 2008؟

- نقرش، عبد الله، "السلوك الأمريكي بعد 11 سبتمبر 2001"، المستقبل العربي، العدد 286، ديسمبر 2002.
- عبد العاطي، عمرو، "الأحادية الأمريكية بين الإستمرارية والزوال"، السياسة الدولية، القاهرة: المجلد 43، جويلية 2008.
- عبد الرزاق جاسم، خيرى، "قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 21، 2009.
- قادري، حسين، "المستقبل الأمني في الدراسات الأمنية في الساحل الإفريقي، العالم الاستراتيجي"، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008.
- قوبي، س، "العالم في مواجهة تجارة المخدرات، ما مصدر هذه الأفة؟"، الجيش، العدد 561، افريل 2010.
- ض، سليمان، "جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب- ملف الساحل الإفريقي في وجه الإعصار"، مجلة الجيش، العدد 561: (افريل 2010).
- غشة، مولود، "التجارة الشرعية للأسلحة-هيمنة سماسرة الموت"، الجيش، العدد 547، فيفري 2009.

ثالثا: الرسائل الجامعية

- مسعودي، خالد كريم بلقاسم، سياسة فرنسا في دول الساحل، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1993)

رابعاً: مواقع الأنترنت:

-الان، لارسون، "الجغرافيا السياسية العالمية للنفط والغاز الطبيعي"، في: التحديات التي

تواجه أمن الطاقة في: www.us.info.state.gov

-الباقر، مأمون: كلينتون: "صراع المصالح الأمريكية الأوروبية في القارة السمراء"، في:

[www.political.sa.com\(16/08/2055\)](http://www.political.sa.com(16/08/2055))

-أمي، جافي، "تعطش البلدان النامية المتزايد الى النفط والغاز الطبيعي"، في: التحديات

التي تواجه أمن الطاقة (19 أوت 2004) في:

www.us.info.gov/ar/archive/2004/ang/19-338542.htm/

-بودالي، ليان كينيدي، "شمال إفريقيا، مكافحة الإرهاب عبر الصحراء"، في:

www.docstoc.com/doc/us-ct-in-sahel-arabic-update.pdf

-بلخيرات، حسين، "المقاربة الأمنية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي: تحليل لعوامل

الإختلال"، (2010/08/07)، في: www.houcine.maktoobblog.com

-جبودسيللي، أن، "فرنسا والقاعدة بالساحل"، في: www.aljazaerea.net

-كريمي، نذير، "ساركوزي بين النية والضلال في صحراء والساحل الإفريقي"، جريدة المسار

العربي، (21 نوفمبر 2010)، في: www.aljazaera.com/elness/3845

-محيو، سعيد، "الحروب العالمية حول الموارد العالمية"، في:

www.swissinfo.org/ara/politics/foreign-affairs.html?

-مكي، حسن، "أسباب ومفهوم النزاعات في إفريقيا"، في: www.djazairness.com

- عبد الرحمن، حمدي، "أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا"، في:

[http://www.islamonline.net/servlet/satellite?c=ArticleAc&pagename=z
one-arabic-news/nwalayout&cid=1170877901097](http://www.islamonline.net/servlet/satellite?c=ArticleAc&pagename=z
one-arabic-news/nwalayout&cid=1170877901097)

- عبد الرحمن، حمدي، "اسباب ومفهوم النزاعات في إفريقيا"، في:

[www.hornafriaonline.net.archives/index.php?option=comcontent
-et task=viewetid/](http://www.hornafriaonline.net.archives/index.php?option=comcontent
-et task=viewetid/)

-رينولدز، بول، "الصراع حول الطاقة: صراع قديم جددته أزمة روسيا وأوكرانيا"، في موقع
قناة bbc، في:

www.newsrote.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsID.htm

-غراييسة، إبراهيم، "حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد"، في:

www.Iraqstudent.net/details.php?recordID=123, 2007

الفهرس

الفهرس

الخطة

1..... مقدمة

الفصل الأول

دراسة الأهمية الجغرافية والاستراتيجي لمنطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول: الأهمية الجغرافية وال استراتيجية 13

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية وال استراتيجية 13

المطلب الثاني: واقع الساحل الإفريقي 19

استنتاج الفصل الأول: 33

الفصل الثاني

السياسة الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي

تمهيد 35

المبحث الأول: السياسة الخارجية الفرنسية لما بعد الحرب الباردة 36

المطلب الأول: التوجهات الجديدة لفرنسا في منطقة الساحل الإفريقي 36

المطلب الثاني: المصالح الفرنسية في إفريقيا والساحل الإفريقي 39

المبحث الثاني: الآليات والوسائل السياسية الفرنسية في إفريقيا 45

المطلب الأول: الآلية الطاقوية الفرنسية الإفريقية 45

المطلب الثاني: الإستراتيجية الفرنسية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي 48

الفصل الثالث

السياسة الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي

- تمهيد 53
- المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الساحل بعد الحرب الباردة. 54
- المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة. 54
- المطلب الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحدث سبتمبر 2001. 58
- المبحث الثاني: آليات إستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي. 64
- المطلب الأول: مبادرة بان الساحل "PAN-SAHEL". 64
- المطلب الثاني: مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI. 65
- المطلب الثالث: القيادة العسكرية بإفريقيا "Africom". 67

الفصل الرابع

مستقبل منطقة الساحل الإفريقي في ظل التنافس الدولي

- تمهيد: 73
- المبحث الأول: مظاهر التنافس والتعاون الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي. 74
- المطلب الأول: مظاهر التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي. 74
- المطلب الثاني: مظاهر التعاون الفرنسي الأمريكي تجاه منطقة الساحل الإفريقي. 80
- المبحث الثاني: مستقبل منطقة الساحل الإفريقي في ظل التنافس الدولي (الصيني الفرنسي الأمريكي) 83
- 1- المنافس الصيني 83

85	2- المنافس الفرنسي
86	3- المنافس الأمريكي
87	خاتمة
90	قائمة المراجع
95	الفهرس